

القراءة الشاذة عند الأصوليين

دراسة وتطبيق

إعداد

د/ مدحت مصطفى أحمد

مدرس أصول الفقه

بكلية الشريعة القانون بأسبوط

١٤٢١ - ٢٠٠٠م



بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له.
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه.
أما بعد...

فإن القرآن الكريم "كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير" ^(١)، "لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد" ^(٢).

وتنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات، وذلك ضرب من ضروب البلاغة يبتدى من جمال هذا الإيجاز وينتهى إلى كمال الإعجاز، كل حق وصواب، نزل من عند الله، وهو كلامه، لا شك فيه ^(٣).

(١) الآية (١) من سورة هود.

(٢) الآية (٤٢) من سورة فصلت.

(٣) قال ابن الجزرى: وبهذا افترق إختلاف القراء عن إختلاف الفقهاء، فإن إختلاف القراء كله حق وصواب نزل من عند الله، وهو كلامه لا شك فيه.

وإختلاف الفقهاء إختلاف اجتهادى، والحق فى نفس الأمر واحد، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب فى نفس الأمر، نقطع بذلك ونؤمن. النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٥٢/١، تفسير القاسمى المسمى محاسن التأويل لمحمد جمال الدين القاسمى ٣١١/١.



وإلى ذلك يشير - ﷺ - حيث قال لأحد المختلفين: "أحسنْتَ"، وفي الحديث الآخر: "أصبت"، وفي الآخر: هكذا أنزلت^(١).

كما أن اختلاف هذه القراءات فيه دليل واضح؛ على أن هذا الاختلاف مع كثرته وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقص - وهو اختلاف تنوع وتغاير - بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد، وأسلوب واحد مع الروعة وجمال الاتساق وكمال الإعجاز^(٢). "ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً"^(٣).

وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف.

ومعنى هذا: أن القرآن يعجز إذا قرأ بهذه القراءة؛ ويعجز أيضاً إذا قرأ بهذه القراءة الثانية، ويعجز أيضاً إذا قرأ بهذه القراءة الثالثة، وهلم جرا.

(١) راجع: محاسن التأويل ٣١٠/١، صحيح البخارى ٢٢٧/٣، كتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، صحيح مسلم ٥٦١/٢، كتاب صلاة المسافرين، باب: بيان أنزل القرآن على سبعة أحرف.

(٢) راجع: محاسن التأويل ٣١٣/١، النشر فى القراءات العشر ٥٢/٢، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٩١/١٣، شرح طيبة النشر فى القراءات العشر لأبى القاسم النويرى ص ١٧٩.

(٣) من الآية (٨٢) من سورة النساء.

وذلك كما فى قوله تعالى: "فاعتزلو النساء فى الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن"^(١).

قرى بالتخفيف والتشديد فى حرف الصاء من كلمة "يطهرن".
ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة فى طهر النساء من الحيض؛ لأن زيادة المبنى تكل على زيادة المعنى.
أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة.

ومجموع القراءتين يفيد أمرين:

أحدهما: أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر،
وذلك بانقطاع الحيض.

ثانيهما: أنها لا يقربها زوجها أيضاً إلا إن بالغت فى الطهر،
وذلك بالاغتسال، فلا بد من الطهرين كليهما فى جواز قربان النساء^(٢).

وكما فى قوله تعالى: "فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق
وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين"^(٣).

قرئ بنصب لفظ "أرجلكم" وبجرها فالنصب يفيد طلب غسلهما؛
لأن العطف حينئذ يكون على لفظ "وجوهكم" المنصوب وهو مغسول
والجر يفيد طلب مسحهما؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ "رءوسكم"
المجرور، وهو ممسوح.

(١) من الآية (٢٢٢) من سورة البقرة.

(٢) راجع: النشر فى القراءات العشر ٢٩/١.

(٣) من الآية (٦) من سورة المائدة.



وقد بين الرسول - ﷺ - أن المسح يكون للابس الخف، وأن الغسل يجب على من لم يلبس^(١).

كل ذلك التنوع والتغاير والإعجاز سواء أكانت تلك القراءة متواترة أم شاذة غير أنه متى كانت متواترة فإنها تكون تلك القراءة حجة في استنباط الأحكام، بخلاف ما لو كانت غير متواترة أو شاذة.

إذ البعض: يرى أن القراءة الشاذة ليست بحجة في استنباط الأحكام، ومن ثم لا يجب العمل بها.

والبعض الآخر يرى أن القراءة الشاذة حجة في استنباط الأحكام الشرعية، ويجب العمل بها، وإن كانت حجتها ظنية فهني توجب العمل دون العلم عندهم .

إذ بالإضافة إلى ما تقدم، نجد على سبيل المثال الإمام أبا حنيفة^(٢) - ﷺ - يقول: بإيجاب التتابع في صوم كفارة اليمين، محتجاً في ذلك بقوله تعالى: "فصيام ثلاثة أيام" متتابعات^(٣) بزيادة لفظ متتابعات، كما هو في قراءة ابن مسعود - ﷺ - .

(١) راجع: بدائع الصنائع للكاظمي ٦/١، أصول للسرخسي ٨/١.

(٢) هو النعمان بن ثابت بن طوطى الفارسى، إليه ينسب المذهب الحنفى، توفى سنة ١٥٠ هـ. العبر في خبر من غير ٣١٤/١، سير أعلام النبلاء ٦/٣٩٠.

(٣) من الآية (٨٩) من سورة المائدة.



بينما نجد الإمام الشافعي^(١) -رضي الله عنه- يقول بعدم إيجاب التتابع فيها، ولم يرى الاحتجاج بما نقله الناقلون من قراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- بمعنى أن القراءة الشاذة حجة عند الإمام أبي حنيفة -رضي الله عنه- وليست بحجة عند الإمام الشافعي -رضي الله عنه-.

إلا أن الحنفية الذين يقولون بحجية القراءة الشاذة ووجوب العمل بها، اختلف النقل عنهم في ذلك:

حيث أوجبوا التتابع في صيام كفارة اليمين، عملاً بالقراءة الشاذة في ذلك، ولم يوجبوا التتابع في قضاء رمضان، وكان عليهم أن يوجبوا التتابع، عملاً بالقراءة الشاذة في ذلك.

وابن نجيم في شرحه على المنار يذكر الاتفاق على عدم الاكتفاء بالقراءة الشاذة في الصلاة^(٢).

وينقل عن السرخسي^(٣) فساد الصلاة بها، ويقول إن المذكور في الفروع عدم الفساد مطلقاً^(٤).

(١) هو محمد بن أدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن عبد المطلب، صاحب المذهب المعروف، توفي سنة ٢٤٠ هـ. العبر ٢٦٩/١. طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧١.

(٢) راجع: فتح الغفار لابن نجيم ٣٣/١.

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الأئمة السرخسي، من مؤلفاته: المبسوط في الفقه الحنفي - شرح الجامع الكبير - شرح السير الكبير - أصول السرخسي في الأصول، توفي سنة ٤٨٣ هـ. راجع الفوائد البهية ص ١٥٨، ١٥٩، الفتح المبين ٢٦٤/١، الأعلام للزركلي ٢٠٨/٥.

(٤) راجع: أصول السرخسي ٢٤/١.



كذلك الإمام الشافعي: اختلف النقل عنه، حيث نقل الأمدى^(١):
أنها ليست بحجة عند الإمام الشافعي^(٢).

كما ورد في شرح البرهان: أنه المشهور من مذهب مالك^(٣)
والشافعي وتبعه ابن الحاجب^(٤)، وكذلك النووي^(٥)(٦).

إلا أن الأسنوى في التمهيد قال: وما قالوه جميعاً خلاف مذهب
الشافعي وخلاف قول جمهور أصحابه^(٧).

لكل هذا كان موضوع القراءة الشاذة من الموضوعات الجديرة
بالبحث والاهتمام، من أجل بيان الأقوال، والأدلة، والمناقشة، والراجع،

(١) هو علي أبو الحسن سيف الدين الأمدى توفي سنة ٦٣١هـ. شذرات الذهب
١٤٤/٥، البداية والنهاية ١٣/١٤٠.

(٢) راجع الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ٢٢٩/١.

(٣) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، إمام دار الهجرة، وإليه ينسب المذهب
الشافعي، توفي سنة ١٧٩هـ. وفيات الأعيان ٤/١٣٥، البداية والنهاية ١٠/١٧٤.

(٤) هو العلامة جمال الدين أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي
الإنشائي، من مؤلفاته منتهى السؤل والأمل، الكفاية في النحو، مختصر المنتهى،
توفي سنة ٦٤٦هـ راجع بغية الوعاه للسيوطي ٢/١٣٤، شجرة النور الزكية ص
١٦٧.

(٥) هو يحيى بن شرف الحوراني النووي الشافعي، له كتب كثيرة من أهمها المنهاج
وشرح صحيح مسلم والأربعون حديثاً نووياً، توفي سنة ٦٧٦هـ راجع الأعلام
٨/١٤٩.

(٦) راجع البحر المحيط للزركشي ٢/٢٢٠.

(٧) راجع: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوى ص ١٤٢.



وتطبيق خلاف الأصوليين في حجية القراءة الشاذة على بعض فروع الفقه الإسلامي، لبيان أثر هذا الخلاف في اختلاف الفقهاء.

هذا، وقد خططت لبحثي هذا، فجعلته في مقدمة وخمسة مباحث:

أما المقدمة: ففي بيان خطة البحث وأهميته.

وأما المبحث الأول: ففي القرآن ونشأة القراءات.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في الفرق بين القرآن والقراءات.

المطلب الثاني: في القرآن.

المطلب الثالث: في القراءات.

أما المبحث الثاني: ففي القراءة الصحيحة والشاذة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في ضوابط القراءات الصحيحة.

المطلب الثاني: في معنى قول الرسول -ﷺ- أنزل

القرآن على سبعة أحرف.

وأما المبحث الثالث: ففي تعريف القراءات الشاذة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في تعريف القراءات لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: في تعريف الشاذ لغة واصطلاحاً.



وأما المبحث الرابع: ففي حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في أقوال العلماء.

المطلب الثاني: في الأدلة.

أما المبحث الخامس: ففي تطبيقات فقهيته لبيان أثر الخلاف في حجية القراءة الشاذة في اختلاف الفقهاء.

وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: حكم الصلاة إذا قرئ فيها بالقراءة الشاذة.

المطلب الثاني: بيان الصلاة الوسطى.

المطلب الثالث: حكم العمرة.

المطلب الرابع: التتابع في قضاء رمضان.

المطلب الخامس: التتابع في صوم كفارة اليمين.

المطلب السادس: وجوب نفقة القرابة.

المطلب السابع: مقدار الرضاع المحرم

المطلب الثامن: وقوع الطلاق بعد انتهاء مدة الإيلاء .

المطلب التاسع: إنظار المدين المعسر .

المطلب العاشر: قطع يمين السارق .

المطلب الحادي عشر: السارق إذا عاد إلى السرقة .



المبحث الأول

القرآن ونشأة القراءات

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فى الفرق بين القرآن والقراءات.

المطلب الثانى: فى القرآن.

المطلب الثالث: فى القراءات.



المطلب الأول

الفرق بين القرآن والقراءات

القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان^(١).

فالقرآن: هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً^(٢).

أو هو الكلام المنزل على رسول الله - ﷺ - للإعجاز بسورة منه^(٣).

أو هو كلام الله - تعالى المنزل على رسول الله - ﷺ - باللفظ العربي والمنقول عنه بالتواتر، حفظاً وكتابة، والمكتوب في المصاحف، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس^(٤).

(١) راجع: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٢٧/١.

لا يقصد بالتغاير هنا: التباين التام، إذا ليس بين القرآن والقراءات تغاير تام، فالقراءات الصحيحة التي تلقنتها الأمة بالقبول ما هي إلا جزء من القرآن الكريم، فبينهما ارتباط وثيق، ارتباط الجزء بالكل.

وإنما هي بمعنى: أن كلا منهما شيء يختلف عن الآخر، لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيء واحداً، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذلك واضح وبيان. البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣١٨/١، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٩، أصول الفقه الإسلامي زكي الدين شعبان ص ٣٠.

(٢) راجع: القول الجاز لمن قرأ بالشاذ للنويري ص ٥٥، شرح طيبة النشر في القراءات العشر ص ١٢٠، المستصفى للغزالي ١٠١/١، التفتيح لصدر الشريعة ٢٦/١.

(٣) القول الجاز لمن قرأ بالشاذ ص ٥٦، شرح طيبة النشر ص ١٢٠ مختصر ابن الحاجب ٢١/٢.

(٤) راجع: إرشاد الفحول ص ٢٩، أصول الفقه الإسلامي زكي الدين شعبان ص ٣٠.



والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي في كمية الحروف أو
كيفيةها من تخفيف أو تنقيط، ونحو ذلك بحسب اختلاف لغات العرب^(١).

فاللهنلى يقرأ "عنى حين" يريد: حتى حين.

والأسدى يقرأ "تعلمون، وتعلم" بالكسر.

والتميمى: "يهمز، والقرشى" لا يهمز.

وهذا يقرأ "موسى وعيسى ودنيا" بالإمالة.

وهذا يقرأ "خبيراً وبصيراً" بالترقيق.

والآخر يقرأ "الصلاة والطلاق" بالتفخيم^(٢).

قال ابن قتيبة: ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته
وما جرى عليه اعتياده طفلاً وشاباً وكهلاً لأشدت ذلك عليه، فأراد الله
برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات
كتيسيره عليهم في الدين^(٣).

(١) راجع: البرهان في علوم القرآن ٢٢٧/١، محاسن التأويل للقاسمى ٣٠٤/١.

(٢) راجع: النشر في القراءات العشر ٢٢/١، ٢٣.

(٣) راجع: النشر في القراءات العشر ٢٣/١.



المطلب الثاني

القرآن

القرآن: هو كلام الله - تعالى المنزل على رسول الله - ﷺ - باللفظ العربي والمنقول عنه بالتواتر، حفظاً وكتابةً، والمكتوب في المصاحف، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس^(١).
قال الله تعالى -فيه- وهو أصدق القائلين: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"^(٢).

أنزل الله تعالى على رسوله - ﷺ - الذي اصطفاه من بين عباده، واختاره مهبطاً لوحيه وموضعاً لرسالته (الله أعلم حيث يجعل رسالته)^(٣) بعد أن غسل قلبه بمالا يجعل للوساوس سبيلاً، ولا لنزغات الشياطين منفذاً أو طريقاً.

فكان صلوات الله عليه مهياً لقبوله على أتم وجه وأكملة، ومعداً لتلقيه وحفظه على أحسن صورة وأدق.

ولهذا كان رسول الله - ﷺ - حينما يهبط عليه الوحي يحرك لسانه؛ متابعة لما يلقى عليه، وحرصاً منه على سرعة تلقيه ومبالغة في حفظه؛ كيلا يفوته منه حرف واحد، فأنزل الله -تعالى- "لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه"^(٤).

(١) راجع: إرشاد الفحول ص ٢٥، أصول الفقه الإسلامي، ذكي الدين شعبان ص ٣٠.

(٢) الآية (٩) من سورة الحجر.

(٣) من الآية (١٢٤) من سورة الانعام.

(٤) الآيات: (١٦، ١٧، ١٨) من سورة القيامة.



وقد اقتضت حكمة الله -تعالى- أن ينزل القرآن على رسول الله -ﷺ- منجماً حسب الوقائع والمناسبات في ثلاث وعشرين سنة^(١) وهى المدة التى عاشها النبى -ﷺ- بعد تشرفه بالرسالة والنبوة، ولم ينزله دفعة واحدة، كما نزلت الكتب السابقة.

وانزال القرآن الكريم مجزئاً بحسب الوقائع والحوادث له حكم كثيرة منها:

الحكمة الأولى: هى تربية الأمة الإسلامية تربية سليمة، حتى تكتمل دينياً وخلقياً واجتماعياً.

(١) اختلف فى كيفية الإنزال على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجماً فى عشرين سنة أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين، على حسب الاختلاف فى مدة إقامته بمكة بعد النبوة.

والقول الثانى: أنه نزل إلى سماء الدنيا فى عشرين ليلة قدر من عشرين سنة.

وقيل: فى ثلاثة وعشرين ليلة قدر من ثلاث وعشرين سنة.

وقيل: فى خمس وعشرين ليلة قدر من خمس وعشرين سنة، فى كل ليلة ما يقدر الله سبحانه إنزاله فى كل السنة، ثم ينزل بعد ذلك منجماً فى جميع السنة على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والقول الثالث: أنه ابتدئ إنزاله فى ليلة القدر، ثم بعد ذلك منجماً فى أوقات مختلفة من سائر الأوقات.

والقول الأول أشهر وأصح، وإليه ذهب الأكثرون.

البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢٢٨/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٤٤/١.



يظهر ذلك بوضوح فى قوله تعالى: "وَقَرَأْنَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ وَنَزَّلْنَا تَنْزِيلًا" (١).

وليس العلة - وهى قراءته على الناس على مكث - هى المقصودة لذاتها، وإنما المقصود ما يترتب على تلك العلة من فوائد جليلة وآثار عظيمة تُظهر تربية هذه الأمة تربية إسلامية.

وقد سلك القرآن الكريم فى سبيل هذه التربية طرقاً منها:

(أ) التدرج بالأمة الإسلامية فى استئصال العقائد الفاسدة من نفوسها، كاستئصال الشرك، وإنكار البعث والحساب، وإنكار أن يبعث الله رسلاً من البشر.

ثم إحلال العقائد السليمة مكانها، وذلك حتى يكتمل البناء النفسى والعقائدى للإنسان، فتستعد نفسه بعد ذلك لتقبل الأوامر والنواهى عن طيب خاطر واطمئنان قلب، وذلك أمر بديهى. فإن النفوس لا يمكن أن تتقبل الأوامر والنواهى بسهولة دون أن تكون مهياًة بالإيمان والعقائد...

ولقد كانت الفترة المكية للدعوة الإسلامية هى المجال لتثبيت تلك العقائد السليمة فى النفوس، فلما اطمأنت القلوب بالإيمان واستقر حال المسلمين فى المجتمع المدنى بالمدينة المنورة توالى التشريع - التى من شأنها أن تصلح من حال البشرية، وتصل بها إلى الكمال الخلقى، وحسن الصلة بالخالق والمخلوق.

(١) من الآية (١٠٦) من سورة الأسراء.



(ب) تعهد المؤمنون بالتربية عن طريق بيان الأخطاء والمخالفات التي يقعون فيها حتى لا يعودوا إليها مرة أخرى.

مثال ذلك: الآيات التي نزلت في غزوة أحد تبين للمسلمين خطأ الرماة لما خالفوا أمر الرسول -ﷺ- حينما تركوا أماكنهم.

قال تعالى: "ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسونهم بإذنه حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتهم من بعدما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين"^(١).

(ج) التدرج بالمسلمين في حفظ القرآن، وتيسير فهمه ودراسته والعمل به. الحكمة الثانية: تثبيت فؤاد النبي -ﷺ- وقلوب أصحابه معه، كما صرح القرآن بذلك في قوله تعالى: "وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً"^(٢).

كما يظهر ذلك واضحاً جلياً في قوله تعالى: "فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون"^(٣).

وقوله تعالى: "فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً"^(٤).

(١) من الآية (١٥٢) من سورة آل عمران.

(٢) الآيات رقم: (٣٢، ٣٣) من سورة الفرقان.

(٣) من الآية (٨) من سورة فاطر.

(٤) من الآية (٦) من سورة الكهف.



وقوله تعالى: "ليس عليك هدام ولكن الله يهدي من يشاء"^(١).

وقوله تعالى: "ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا ولا مبدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبأ المرسلين"^(٢).

وقوله تعالى: "فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل ولا تستعجل لهم كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون"^(٣).

الحكمة الثالثة: مجازاة الأحداث ومسايرة الأحوال التي كانت تقتضى نزول أحكام لم تعرف بعد، والإجابة على الأسئلة التي كانت توجه إلى الرسول ﷺ -.

فقد اقتضت حكمه الله -تعالى- أن يكون في القرآن ما هو ناسخ وما هو منسوخ، وهذا لا يتأتى إلا فيما ينزل مفرقاً.

كما اقتضت الحكمة أن يكون منه ما هو جواب لسؤال، وما هو بيان لحكم حادثة، ليكون ذلك أبعث على القبول، وأذكى للأمتثال ولا يتأتى ذلك إلا إذا أنزل مفرقاً.

الحكمة الرابعة: أن العرب قبل الإسلام كانوا في إباحية مطلقة، فلو نزل عليهم القرآن دفعة واحدة لشقلت عليهم التكاليف، فتتفرق قلوبهم عن قبول ما فيه من الأوامر والنواهي^(٤).

(١) من الآية (٢٧٣) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٢٤) من سورة الأنعام.

(٣) من الآية (٣٥) من سورة الأحقاف.

(٤) تاريخ التشريع الإسلامي ص ٢١، وزارة الأوقاف.



ويوضح ذلك: ما أخرجه البخارى^(١) عن عائشة^(٢) -رضى الله عنها- قالت: "إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر، لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل لا تزنوا، لقالوا: لا ندع الزنا أبداً^(٣)."

الحكمة الخامسة: إظهار الإعجاز القرآنى.

فعلى الرغم من نزول القرآن الكريم فى فترات متباعدة على مدى ثلاث وعشرين سنة، نجد القرآن غاية فى الإحكام والترابط. فلا تتافر بين آياته ولا تعارض، ولا تفكك بين كلماته ولا تباعد. بل إن التناسب القوى والترابط المحكم. والانسجام التام يسود القرآن كله: كلمات وآيات وسوراً. هذا بالإضافة: إلى ما فى التدرج من التحدى لمعارضيه والنزول معهم إلى أبسط أنواع التحدى، حتى يثبت عجزهم تماماً عن معارضة القرآن.

فلقد تحداهم القرآن أولاً أن يأتوا بمثله، ثم تحداهم أن يأتوا بعشر سور، ثم تحداهم أن يأتوا بسورة واحدة، فعجزوا.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى، شيخ المحدثين، وإمام الحفاظ ولد سنة ١٩٤ هـ وتوفى سنة ٢٥٦ هـ. راجع تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٥٥/٢، ٥٥٦.

(٢) هى أم المؤمنين: عائشة بنت أبى بكر الصديق، زوج النبى - ﷺ -، توفيت سنة ٥٧ هـ. راجع العبر فى خبر من غير ٦٢/١، تذكرة الحفاظ ٢٧/١.

(٣) راجع صحيح البخارى ٢٢٧/٣.



ولو أن القرآن نزل دفعة واحدة، لقالوا لا نقدر على معارضته والإتيان بمثله، لأنه نزل جملة، ولو أنزل مفرداً لفعلنا ذلك.

وكان جبريل -عليه السلام- إذا نزل بالآية أو الآيات كان الرسول -ﷺ- يقرأ ما نزل على من حضر من أصحابه، فيحفظونه من فورهم.

ولم يكن الرسول يكتفى بذلك، بل كان يدعو بعض كتاب الوحي ويأمرهم بكتابة ما نزل، مبالغة في تسجيله وتقريبه، وزيادة في التوثيق والضبط والاحتياط في كتاب الله تعالى.

وكان هؤلاء الكتاب من خيرة الصحابة، منهم أبو بكر^(١) وعمر^(٢) وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب -رضي الله عنهم-.

وكانوا يكتبون ما يملئ عليهم فيما يكتب عليه في ذلك الوقت. وفي ليالي شهر رمضان من كل عام كان جبريل ينزل على النبي -ﷺ- ليعرض ما نزل من القرآن.

وكانت طريقة العرض أن يقرأ جبريل أولاً، ثم يقرأ الرسول ما قرأه جبريل بترتيبه.

(١) هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عمرو بن كعب التميمي القرشي، أول الخلفاء الراشدين، وأول من آمن بالرسول -ﷺ-. راجع: الأعلام ٥٦٧/٢، تهذيب التهذيب ٣١٥/٥.

(٢) هو الصحابي الجليل أبو حفص عمر بن الخطاب، أول من لقب بأمير المؤمنين، استشهد سنة ٢٣ هـ. راجع: الفتح المبين ٤٩/١، تذكرة الحفاظ ٥/١.



وفى العام الأخير من حياة الرسول -ﷺ- عرض القرآن بعد تمامه مرتين وقرأه الرسول على المؤمنين حسب هذه العرضة التى استقر عليها وضع القرآن، فحفظه كثير من الصحابة مرتباً حسب العرضة الأخيرة.

فإنه قد ثبت عن عائشة وابن عباس -رضى الله عنهم- أن جبريل -عليه السلام- كان يعارض النبي -ﷺ- بالقرآن فى كل عام مرة، فلما كان العام الذى قبض فيه عارضه به مرتين^(١).

فلم ينتقل الرسول -ﷺ- إلى جوار ربه حتى كان القرآن كله محفوظاً فى الصدور والقلوب، مرتب الآيات والسور حسبما سمعوه من الرسول وأرشدهم إليه، ومكتوباً فى الصحف التى حفظت فى بيت النبوة، إلا أنه لم يكن مجموعاً فى مصحف واحد، مرتب الآيات والسور كما كان بالنسبة للحفظ والتلاوة.

وإنما جمع فى مصحف واحد ورتبت آياته وسوره فى خلافة أبى بكر الصديق -رضي الله عنه-.

توفى رسول الله -ﷺ- واستخلف أبو بكر -رضى الله عنه- وقد حصل فى أول عهد أبى بكر -رضي الله عنه- ما نبهه إلى وجوب جمع القرآن كله فى مصحف، ذلك أنه كان فى جيش اليمامة عدد كبير من حفاظ القرآن، كتبت لهم الشهادة، فخشى عمر على القرآن من ذلك.

روى البخارى فى صحيحه عن زيد بن ثابت -رضى الله عنه- قال: أرسل إلى أبى بكر -رضي الله عنه- مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب

(١) راجع: مجموع الفتاوى ٣٩٥/١٣، النشر فى القراءات العشر ٣٢/١.



عنده، قال - رضى الله عنه - : إن عمر أتاني، فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة^(١) بقراء القرآن، وإنى أخشى أن يستحر القتل بالقراءة بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإنى أرى أن تأمر بجمع القرآن.

قلت لعمر: تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله - ﷺ - قال عمر: هذا والله خير.

-يقول سيدنا أبو بكر-: فلم يزل عمر يراجعنى حتى شرح الله صدرى لذلك

قال زيد: قال لى أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك^(٢) وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله - ﷺ - فتتبع القرآن فأجمعه^(٣).

قال زيد: فوالله لو كفونى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما امرنى به من جمع القرآن.

(١) فيها استشهد من الصحابة نحو أربعمائة وخمسين، وجملة القتلى من المسلمين نحو ألف. تاريخ الطبرى، حوادث سنتى ١١، ١٢

(٢) إشارة إلى حدة نظره وبعده عن النسيان وضبطه وإتقانه، وذلك صريح بكمال ورعة، وتمام معرفته وغزارة علومه، وشدة تحقيقه وتقعه فى هذا الشأن وتمكنه منه، شرح الطيبى على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن، للإمام الكبير شرف الدين الحسين بن عبد الله محمد الطيبى ١٧٠/٥.

(٣) فإن قيل: ما الداعى لتتبعه من الناس، وقد كان حافظه وقارنه.

فالجواب: أن العلم الحاصل من يقينين أقوى من واحد، وأيضاً فلاستكمال وجوه قراءته ممن يوجد عنده ما لا يعرفه هو.



قال: أى سيدنا زيد --- كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله - ﷺ -
- قال- أى أبو بكر- هو والله خير.

قال زيد: فلم يزل أبو بكر يراجعنى حتى شرح الله صدرى للذى
شرح الله له صدر أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما-، فتنبعت القرآن
أجمعه من العصب^(١) واللخاف^(٢) وصدور الرجال^(٣).

وكان زيد بن ثابت من حفاظ القرآن وكتاب الوحي، ومع ذلك لم
يكتف بحفظه وكتبه، بل استعان بصدور الحفاظ، وصحف الكتاب وما
كان مكتوباً فى بيت رسول الله -ﷺ- وأتم جمعه على ملاء من المهاجرين
والأنصار.

وبعمل أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما- أتم سبحانه ما ضمنه بقوله: "إنا
نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"^(٤).

(١) جمع عسيب، وهو سعف النخل. شرح الطيبي ١٧٠٠/٥.

(٢) جمع نخفة، وهى الحجارة البيض الرقاق. المرجع السابق.

(٣) صحيح البخارى، بشرح الهندى ٢٢٥/٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٧/١؛
مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن ١٦٩٩/٥، البرهان فى علوم
القرآن للسيوطى ٢٣٣/١، البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢٤٠/١، النشر فى
القراءات العشر ٨٢٧/١، شرح طيبة النشر فى القراءات العشر ص ٢، والقول الجاز
لمن قرأ بالشاذ ص ١٠٤، ١٠٥، غرائب القرآن و رغائب الفرقان للعلامة نظام الدين
الحسين ابن محمد النيسابورى ٢٣/١، ٢٤، الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين
وأثره فى الفقه الإسلامى دكتور/ علاء الدين حسن داهش ص ٢٤ نقلا عن مناهل
العرفان فى علوم القرآن ٢٤٢/١.

(٤) الآية (٩) من سورة الحجر.



وبقيت هذه الصحف محفوظة عند أبي بكر -رضي الله عنه- حتى توفاه الله، ثم عند عمر -رضي الله عنه-، ثم حفصة بنت عمر أمير المؤمنين -رضي الله عنهما-.

وبهذا ثبت أن القرآن كان على هذا التأليف والجمع في زمن النبي -ﷺ- وإنما ترك جمعه في مصحف واحد، لأن النسخ كان يرد على بعض، فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعضه لأدى إلى اختلاف واختلاط الدين، فحفظه الله في القلوب إلى زمان النسخ، ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدين^(١).

ثم أن كتابة القرآن ليست محدثة، فإنه -ﷺ- كان يأمر بكتابتها، ولكنه كان مفرقا في الرقاع، وإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان، وكان ذلك بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله -ﷺ- فيها القرآن منثرة، فجمعها جامع وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء^(٢).

وفي عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان -رضي الله عنه- تئبه إلى وجوب إذاعة هذا المصحف في أمصار الإسلام الكبرى.

والذي نبهه إلى ذلك أن حفاظ القرآن انتشروا في هذه الأمصار يقرئون الناس القرآن وكان بينهم شيء من الاختلاف في بعض أحرف القرآن تبعاً لاختلاف لغاتهم، فدعا إلى أن بعض القارئيين كان يفضل قراءته على الآخر وبلغ ذلك عثمان فراه مصدراً لخطر شديد لا بد من علاجه.

(١) راجع: البرهان في علوم القرآن للسيوطي ٢٣٥/١.

(٢) راجع: البرهان للسيوطي ٢٣٨/١.



روى البخارى عن أنس بن مالك -رضى الله عنه- أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازى أهل الشام فى فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق.

فافزع حذيفة اختلافهم فى القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا فى الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة -رضى الله عنهما- أن أرسلنى إلينا الصحف، ننسخها فى المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام -رضى الله عنهم- فنسخوها فى المصاحف^(١).

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فى عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قریش، فإن القرآن أنزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف فى المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة. وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة ومصحف أن يحرق^(٢).

(١) راجع صحيح البخارى ٢/٢٢٦، الجامع لأحكام القرآن القرطبي ١/٣٨، ٣٩، مشكاة المصابيح ٥/١٧٠١، ١٧٠٢، شرح طيبة النشر فى القراءات العشر ص ٧ وما بعدها، القول الجاز لمن قرأ بالشاذ ص ١٠٦.

(٢) راجع صحيح البخارى ٣/٢٢٤، ٢٢٥، تفسير القاسمى ١/٢٩١، البرهان فى علوم القرآن للسيوطى ١/٢٣٦.



والمصاحف التي كتبت منه أرسلت إلى الكوفة والبصرة ودمشق ومكة وأبقى عثمان لنفسه مصحفاً عرف بالمصحف الإمام، ووضعت هذه المصاحف في جواميع الأمصار يقرأ منها القراء ويرجع إليها الحفاظ. هذا بالنسبة للقرآن.

أما بالنسبة لنشأة القراءات فهو ما سوف نبينه في المطلب الثالث - إن شاء الله تعالى.



المطلب الثالث

فى نشأة القراءات

سبق أن ذكرنا: أنه فى زمن عثمان بن عفان - رضى الله عنه - وجد ما اقتضى كتابة المصاحف وإرسالها إلى الأمصار الإسلامية الموجودة فى ذلك الوقت: وذلك أن أهل الشام والعراق اجتمعوا لفتح أرمينية وأذربيجان وكان أهل الشام يقرءون بقراءة أبى بن كعب، وأهل العراق يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود وأبى موسى الأشعرى - رضى الله عنهما -.

وكان كل فريق يقرأ بما لم يسمعه الآخر، وكان بين القراءات اختلاف فى حروف الأداء ووجوه القراءة، فتنازعوا واشتد الخلاف والشقاق بينهم، ورمى بعضهم بعضاً بالخطأ.

وذلك يرجع إلى أنه: قد ثبت أن أصحاب رسول الله - ﷺ - كانوا يختلفون إليه، ويجلسون أمامه، يسمعون منه ويعون ويكتبون كل ما يوحى به إليه، وكانوا يتفانون فى ملازمتهم للرسول - ﷺ - لذلك كان بعضهم يحفظ القرآن كله، وبعضهم يحفظ النصف أو أدنى.

إلا أنهم لم يكونوا سواء فى حضور مجالسه - ﷺ - بل كان منهم من يلزمه ولا يتخلف عنه، ومنهم من كان يتخلف عنه فى بعض الأوقات للمشاركة فى الفتوحات الإسلامية، أو لقضاء مصالحه المعيشية أو غير ذلك.

فكان أحدهم إذا كتب سورة أو بعض آيات أنزلت على رسول الله، ثم خرج فى سرية مثلاً، فنزلت وقت غيابه سورة، فإنه كان إذا رجع



يأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابه ثم يستدرك ما كان قد فاته في غيابه فيجمعه ويتتبعه على حسب ما يسهل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك^(١).

وكان منهم من كتب بعض المنسوخ، ومنهم من كتب مع الآيات بعض التفسيرات والتأويلات التي سمعوها من رسول الله - ﷺ - كما كان بعض هذه المصاحف غير مشتمل على القرآن كله فكان في بعضها ما ليس في البعض الآخر.

ثم أن الصحابة - رضوان الله عليهم - قد اختلف أخذهم عن رسول الله - ﷺ - فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذه عنه بحرفين، ومنهم من زاد.

روى البخاري^(٢) في صحيحه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: قال رسول الله - ﷺ - : "أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل استزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"^(٣).

وروى مسلم في صحيحه عن أبي بن كعب - رضي الله عنه - : أن النبي - ﷺ - كان عند (أضاة بنى غفار) فأتاه جبريل فقال: "إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وأن أمتي لا تطبق ذلك".

(١) راجع: غرائب القرآن ٢٥/١.

(٢) هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم، صاحب الصحيح توفي سنة ٢٦١ هـ، شذرات الذهب ١٤٤/٢، تهذيب التهذيب ١٠/١٢٦.

(٣) راجع صحيح البخاري ٣/٢٢٦، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف تفسير القاسمي ٢٨٤/١.



ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على ثلاثة أحرف، قال: أسأل الله ومغفرته، وإن أمتي لا تطبق ذلك.

ثم جاءه الرابعة فقال: "إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على سبعة أحرف، فأياها حرف قرءوا عليه فقد أصابوا"^(١).

كما روى البخارى ومسلم أيضاً: أن عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- قال: سمعت هشام بن حكيم^(٢) يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله -ﷺ- فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله -ﷺ- فكنت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلببته^(٣) بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟

قال: أقرأنيها رسول الله -ﷺ- فقلت: كذبت، فإن رسول الله -ﷺ- قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فأنطلقت به أقوده إلى رسول الله -ﷺ- فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم يقرئها، فقال رسول الله -ﷺ-: أرسله، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ.

فقال رسول الله -ﷺ-: "كذلك أنزلت".

(١) صحيح مسلم ج ٦، ١٠٣، كتاب صلاة المسافرين، باب: بيان أن القرآن إنزل على سبعة أحرف.

(٢) هو هشام بن حكيم بن خزام ابن عم السيدة خديجة. تهذيب التهذيب ٣٧/١١.

(٣) أى جعلته فى عنقه وجررته به، وفى هذا بيان ما كانوا عليه من الاعتناء بالقرآن والذب عنه، والمحافظة على لفظه كما سمعوه من غير عدول إلا ما تجوز به العربية.



ثم قال: إقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله -ﷺ-: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرأوا ما تيسر منه^(١).

فهذا يدل على أن رسول الله -ﷺ- أقر تعدد القراءات، ولم يعتبره قدحا في القرآن، وعد -ﷺ- كلنا القراءتين قرآنا صحيحا يتلى.

وبهذا يمكننا أن نقول: أنه كانت هناك قراءات في العهد النبوي، حيث أن الصحابة - رضوان الله عليهم - قد اختلف أخذهم عن رسول الله - ﷺ - ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحالة، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابع التابعين عن التابعين وهكذا^(٢).

وبإن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام، لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم، فلما تذلت ألسنتهم بالقراءة وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً، أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة^(٣).

(١) راجع صحيح البخارى ٢٢٧/٣، كتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، صحيح مسلم ٥٦٠/١، كتاب صلاة المسافرين، باب: بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٦/١، تفسير القاسمي ٢٨٤/١، ٢٨٥، جامع للبيان لتفسير القرآن محمد بن جرير الطبري ١٠/١، النشر في القراءات العشر ١٩٠، ١.

(٢) لاستخلاص معاني ما تقدم راجع: شرح طيبة النشر في القراءات العشر ص ٦ وما بعدها.

(٣) راجع: مجموع الفتاوى ٣٩٧ / ١٣.



فسيدنا أبو بكر - ؓ - هو أول من أمر بجمع القرآن في المصحف مخافة أن يضيع منه شيء، غير أنه لم يجمع الناس عليه، وكان الناس يقرءون قراءات مختلفة علي . ما أقرأهم رسول الله - ﷺ - وأصحابه إلى وقت عثمان^(١).

ومما يؤكد ذلك: قول الإمام أبي شامة: أن القرآن نزل أولاً بنسب قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن تقرأ بلغاتهم التي جرت عاداتهم بأن تعملها على اختلاف في نطق والإعراب^(٢).

فالهذلي يقرأ 'عنى حين' يريد: حتى حين.

والأسدي يقرأ 'تعلمون، وتعلم' بالكسر.

والتميمي 'يهمز"، والقرشي "لا يهمز".

وهذا يقرأ "موسى وعيسى ودنيا" بالإمالة.

وهذا يقرأ "خبيرا وبصيرا" بالترقيق^(٣).

قال الطحاوي: إنما كان ذلك رخصة، لما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد، لعدم علمهم بالكتابة والضبط، وإتقان السمع، ثم نسخ بزوال العذر وتيسير الكتابة والحفظ، أي بما أقره عثمان - رضي الله عنه - في المصاحف التي كتبها^(٤).

(١) راجع: غرائب القرآن ٢٤/١.

(٢) راجع: تفسير القاسمي ٢٢٨/١.

(٣) راجع: النشر في القراءات العشر ٢١/١: ٢.

(٤) راجع: تفسير القاسمي ٢٢٨/١.

وهذا يفهم منه: أن الترخيص بالقراءة بالأحرف السبعة لم يكن في مكة بل كان في المدينة.

يدل على هذا: حديث مسلم السابق "لقى جبريل النبي - ﷺ - عند أضواء بني غفار" وهو موضع بالمدينة.

وأيضاً الأحاديث التي دلت على حدوث خلاف بين الصحابة في قراءة شيء من القرآن، أفادت أن ذلك كان في المسجد، ولم يكن لرسول الله - ﷺ - مسجد إلا في المدينة.

وحكمة ذلك: أن المؤمنين في مكة كانوا قليلي العدد، والسواد الأعظم منهم من قریش وعلى اتصال دائم برسول الله - ﷺ -، فهم متمكنون من حفظ القرآن الكريم وتلاوته صحيحة سليمة من التصحيف والتحريف.

أما في المدينة فقد زاد عدد المؤمنين واتسع نطاق الدعوة، وأخذ الرسول - ﷺ - يرأسل الأقوام والقبائل، من شتى أنحاء الجزيرة العربية وخارجها.

فجاءت الوفود تترى، ودخل الناس في دين الله أفواجا، وكانوا مختلفي اللهجات متنوعي اللغات، ويلائم لسانها فكان كل واحد منهم يقرأ القرآن بقدر ما تسعفه لهجته وتتقاد له لغته، وفي حدود ما علمه الرسول - ﷺ - (١).

(١) راجع: القراءات أحكامها ومصدرها د. شعبان محمد إسماعيل ص ٤٤.



إذا فالاختلاف بين القبائل في التزيين كان ناشئاً عن اختلاف الحروف التي قرأت بها تلك القبائل وكتبتها لنفسها، فكان جمع للناس على المصحف لمنع هذه الخلافات.

وفي هذه المرحلة كان بدء التفرقة بين القراءات للمعتبرة وللقراءات الأحادية وللشاذة، وبدء دخول شرط مطابقة للرسم في احتداد القراءة للمعتبرة؛ وذلك لأن عثمان بن عفان رضي الله عنه - لم يقصد مقصد أبي بكر رضي الله عنه - جمع نفس القرآن، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي - ﷺ - وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف واحد باتفاق المهاجرين والأنصار، لما خشي الفتنة^(١).

ولهذا عزم عثمان - رضي الله عنه - على من كان عنده شيء من الأحرف الأخرى بحرقها، ولم يمنع قراءة صاحبها بما سمعه من الرسول؛ لأنه قرآن في حقه، وهو مستوف لشروط القرآنية.

إذا فالكتابة بالأحرف السبعة لم تكن إلا بين يدي هذه القبائل ولأجلها، أما كتاب الوحي منذ نزل القرآن بمكة فكانوا يكتبون بحرف قريش وفي القرآن أكثر من (٨٧) سورة مكية وكتاب الوحي قريشون، وكذلك في الشطر الأول من العهد المدني.

وما حدث في الأحرف والكتابة بها للقبائل لم يكن من كتاب الوحي الرسميين الذين يكتبون للرسول - ﷺ - في الخاف والحسب فيما كان يحتفظ به هو أو تحتفظ به الصحابة لأنفسهم بالمدينة فكلها كانت

(١) راجع البرهان في علوم القرآن للسيوطي ٢٣٥/١، تفسير القاسمي ٢٩١/١،



بحرف قريش، ومن هنا كانت الصحف البكرية نسخة من عين ما كتب بين يديه - ﷺ - بلغة قريش.

وكان المصحف العثماني نسخة منها، وليس لاختلاف القراءات دخل في اختلاف الأحرف، فالقراءات كلها بلغة قريش، وما جاء به الصحابة لزيد - رضى الله عنه - لينسخه في الصحف كان من عين ما كتب بين يدي الرسول - ﷺ - بكتابه الرسميين، وبكتابة الصحابة لأنفسهم. وكذلك فعلت اللجنة في المصحف العثماني.

ولا يشكل على ذلك قول عثمان - رض - للجنة: "ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلغة قريش"؛ لأن زيدا - رضى الله عنه - كان أخبر الناس بكتابة ما نزل من الوحي، إذ أنه الكاتب الأول، وكذلك فعل زيد فلم يقبل من الصحابة إلا ما كتب بين يدي رسول الله - ﷺ -^(١).

متى حكم على القراءات بالشذوذ:

مما سبق: من يتتبع تاريخ القرآن الكريم يجد أن القرآن نزل منجماً على نبيينا محمد - ﷺ - خلال ثلاث وعشرين سنة.

وكان النبي - ﷺ - يعارض جبريل - عليه السلام - بالقرآن الكريم.

وفي العام الذي نقل فيه - ﷺ - إلى الرفيق الأعلى عارض جبريل بالقرآن مرتين^(٢).

وفي خلال ذلك كان تنسخ بعض الآيات القرآنية.

(١) راجع: شرح طيبة النشر في القراءات العشر ص ٧٦.

(٢) راجع: ص ٤٩٥ من البحث.



وعليه يمكن أن يقال: كل ما نسخ من القرآن الكريم حتى العرضة الأخيرة يعتبر شاذاً.

فإن قيل: إن الخليفة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- عندما كتبت المصاحف في عهده وأمر بتحريق ما عداها إلا يعتبر ذلك حداً فاصلاً بين القراءات الصحيحة والشاذة؟

يجاب: بأنه قد ثبتت أن بعض الصحابة لم يحرق مصحفه، بلا ظل محتفظ به، فكان ذلك وسيلة إلى تسرب ما فيها من قراءات شاذة إلى عامة المسلمين^(١).

(١) راجع: القراءات أحكامها ومصادرها ص ٩٥ - ٩٦، د. شعبان إسماعيل نقلا عن كتاب المصاحف ص ٣٤، ٣٥.



المبحث الثاني

في القراءة الصحيحة والشاذة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في ضابط القراءة الصحيحة.

المطلب الثاني: في معنى قول الرسول -ﷺ- أنزل القرآن على سبعة أحرف.



المطلب الأول

فى ضابط القراءة الصحيحة

لبيان القراءة الصحيحة من الشاذة: وضع العلماء لذلك شروطاً.
هذه الشروط البعض منها ظهر فى عصر الصحابة، والبعض الآخر فى عصر تابعى التابعين.

فى عصر سيدنا عمر -رضي الله عنه- قدم عليه أعرابى، وقال: من يقرئنى شيئاً مما أنزل الله على محمد -صلى الله عليه وسلم- فأقرأه رجل سورة براءة.
فقال: "إن الله برئ من المشركين ورسوله" -بالجر-.

فقال الأعرابى: أوقد برئ الله من رسوله؟ إن كان الله برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه.

فبلغ عمر -رضي الله عنه- ما قاله الأعرابى، فدعاه، فقال: يا أعرابى: أتبرأ من رسول الله؟

فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة، ولا علم لى بالقرآن، فسألت من يقرئنى، فأقرأنى هذا سورة براءة.

فقال: "إن الله برئ من المشركين ورسوله" -بالجر-.

فقلت: أوقد برئ الله تعالى من رسوله؟ إن يكن برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه.

فقال عمر -رضي الله عنه-: ليس هكذا يا أعرابى.

فقال: كيف هى يا أمير المؤمنين؟



فقال: "إن الله برئ من المشركين ورسوله".

فقال الإعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برأ الله ورسوله منهم^(١).

يفهم من هذا: إن سلامة العبارة القرآنية من الخطأ النحوي كانت تعنى قبول القراءة منذ ذلك العصر المبكر.

إذ التغيير فى القراءات يؤدى إلى التغيير فى المعنى، كما فهم من قصة الأعرابي.

إلا أن العربية لما شحنت بالتوجيهات الكثيرة والاحتمالات المختلفة بعد ذلك، قال ابن الجزرى^(٢) الشرط هو: موافقة العربية ولو بوجه - أى وجه من وجوه النحو، سواء أكان أفصح، أم فصيحاً، مجعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر إذا كانت تلك القراءة مما شاع وذاع وتلقته الأئمة بالإسناد الصحيح.

وهذا هو المختار عند المحققين من ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض النحاه أو كثير منهم، ولم يعتبر أنكارهم، بل أجمع قدوة السلف على قبولها^(٣)، وذلك كقراءة حمزة (والأرحام) بالجر - فى

(١) راجع: الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين وأثره فى الفقه الإسلامى ص ٥٩، ٦٠.

(٢) ابن الجزرى هو شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف الدمشقى الشافعى توفى سنة ٨٣٣هـ. طبقات الحفاظ ص ٥٤٣، البدر الطالع ٢/٢٥٧.

(٣) راجع: شرح طيبة النشر فى القراءات العشر ص ١١٤.



قوله تعالى: 'واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام' ^(١) عطفاً على الضمير المجرور فى (به) على مذهب الكوفيين.

والباقون بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة، أو على محل "به" كقولك مررت به وزيداً ^(٢).

شئ آخر: ظهر أيضاً فى عصر الصحابة: وهو حينما جمع سيدنا عثمان

-رضى الله عنه - القرآن فى مصحف واحد، وأمر بإحراق ما عده شاع الأمر بتسمية ما خالف تلك المصاحف شاذاً.

بمعنى: أن موافقة الرسم ^(٣): ركن أساسى فى قبول القراءة.

(١) من الآية (١) من سورة النساء.

(٢) راجع: اتحاف فضلاء البشر ص ١٨٥.

(٣) ١- الرسم: تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها. والعثمانى: هو الذى رسم فى المصاحف العثمانية، وينقسم إلى: قياسى: وهو ما وافق اللفظ، وهو معنى قولهم "تحقيقاً".

واصطلاحى: وهو ما خالف اللفظ، وهو معنى قولهم: تقديرًا.

ومخالفة الرسم للفظ محصورة فى خمسة أقسام.

- الدلالة على البذل، نحو "الصراط".

- وعلى الزيادة، نحو "ملك".

- وعلى الحذف، نحو "لكننا هو".

- وعلى الفصل، نحو "فقال هؤلاء".

- وعلى أن الأصل الوصل، نحو "الا يسجدوا".

فقراءة الصاد والحذف والإثبات والفصل والوصل خمستها وافقها الرسم تحقيقاً، وغيرها تقديرًا؛ لأن السين تبدل صاداً قبل أربعة أحرف منها الطاء، وألف "مالك" عند الدببت زائدة، وأصل "لكننا" الإثبات، وأصل "فقال" الفصل، =



والمراد بموافقة الرسم: على ما قال ابن الجزرى: ونعنى بموافقة أحد المصاحف: ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر^(١) في سورة البقرة "قالوا اتخذ الله ولداً"^(٢) بغير واو، ونحو ذلك ثابت في المصحف الشامي^(٣).

أما إذا لم يكن في شيء من المصاحف العثمانية فساد؛ لمخالفتها الرسم المجمع عليه.
وقوله (ولو احتمالاً).

== واصل "اليسجدوا" الوصل وكل من الأقسام الخمسة في حكم صاحبه، "فالمبدل في حكم المبدل منه"، وذلك ليتحقق الوفاق التقديرى؛ لأن اختلاف القراءتين إن كان بتغاير دون تضاد ولا تناقض فهو في حكم الموافق، وإن كان يتضاد أو يتناقض ففي حكم المخالف. والواقع الأول فقط، وهو الذى لا يلزم من صحة أحد الوجهين بطلان الآخر.

وتحقيقه: أن اللفظ تارة يكون له جهة واحدة، فيرسم على وفقها، وتارة يكون له جهات، فيرسم على أحدها، فلا يحصر جهة اللفظ، فالالفاظ به موافق تحقيقاً وبغيره تقديرأ، لأن البديل في حكم المبدل منه، وكذا بقية الخمسة، والله أعلم راجع: شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبى القاسم النويرى/ ١/ ١١٤-١١٦.

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم، إمام أهل الشام في القراءة، توفي سنة ١١٨هـ الأعلام ٩٥/٤.

(٢) من الآية ١١٦ من سورة البقرة.

(٣) راجع: تفسير القاسمى ٢٩٧/١ للنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى، ١/ ١١ طيبة النشر فى القراءات العشر ص ١١٧، ١١٨.



يعنى به موافقه المصحف - احتمالاً - كقراءة (مالك يوم الدين)^(١) بالألف، فإن اللفظ (مالك) كتب فى جميع المصاحف بحذف الألف، فتقرأ (ملك) وهى موافقه للرسم تحقيقاً.

هذا بالإضافة إلى ما ظهر فى عصر تابعى التابعين، وهو ما روى عن نافع^(٢) - وهو أحد القراء السبعة - أنه قال: "قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك به واحد تركته. حتى الفت هذه القراءة.

بمعنى: أن صحة السند شرط من شروط القراءة الصحيحة، وهو أن يروى القراءة جماعة يستحيل توأطوهم على الكذب عن مثلم، وهكذا إلى رسول الله - ﷺ - بدون انقطاع فى السند^(٣).

غير أن ابن الجزرى عند حديثه عن أركان القراءة الصحيحة قال: وقولنا: "وصح سندها" فإننا نعنى به: أن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهى، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم^(٤).

(١) الآية (٤) من سورة الفاتحة.

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم أبو الحسن أما أهل المدينة وأنتهت إليه رئاسة للقراءة بها، توفى سنة ١٧٠هـ، راجع الأعلام ٥/٨.

(٣) الإرشادات الجليلة فى القراءات السبع من طريق الشاطبية د. محمد محمد سالم ص ١٥.

(٤) الإرشادات الجليلة فى القراءات السبع من طريق الشاطبية ص ١٥.



بل يرى معظم القراء والمحدثين والأصوليين والفقهاء: أن صحة السند: هي الأصل الأعظم والمقياس الأساسى حتى ولو لم تتفق تلك القراءة التى صح سندها مع مقاييس العربية التى وضعها أهل اللغة.

فعلى سبيل المثال: لم يعتد بانكار سيبويه^(١) والمبرد^(٢) على اسكان "بارئكم" ويأمركم" بل اجمع الأئمة المعتد بهم من السلف على قبولها، وهى لغة بنى أسد وبنى تميم^(٣).

وعلى ذلك فقد صارت المقاييس المطلوبة للقراءة الصحيحة ثلاثة:

- موافقة العربية ولو من وجه.

- موافقه أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

- صحة السند (التواتر).

فإذا اجتمعت الأركان الثلاثة فى قراءة، فلا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء نقلت عن السبعة أو العشرة أو غيرهم من الأئمة المقبولين.

ومتى اختلف ركن من هذه الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء أكانت عن السبعة أم عن أكثر منهم.

(١) هو عمرو بن عثمان أبو بشر أمام النحاة المشهور، توفى سنة ١٨٠هـ، راجع بغية الوعاة ٢/٢٢٩، الأعلام ٨١/٥.

(٢) هو محمد بن يزيد الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد، أمام العربية فى عصره، توفى سنة ٢٨٥ هـ. بغية الوعاة ٢/٢٦٩.

(٣) راجع: النشر فى القراءات العشر ١/١٠.



هكذا قال الحافظ أبو عمرو الداني^(١)، والإمام أبو محمد مكي^(٢)، وأبو العباس المهدوي^(٣)، وأبو شامة^(٤)، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه^(٥).

قال أبو شامة: فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى لأحد السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة إلا إذا دخلت في هذا الضابط، وحينئذ لا يفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غير السبعة فذلك لا يخرجها عن الصحة فإن الاعتماد على تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه.

فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس لما نقل عنهم أكثر من غيرهم^(٦).

(١) هو أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عمرو الأموي، من أكابر المصنفين في القراءات توفي سنة ٤٤٤هـ. راجع طبقات القراء ٥٠٣/١

(٢) أبو محمد مكي ابن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار، أصله من القيروان، وانتقل إلى الأندلس، وسكن قرطبة، توفي سنة ٤٣٧هـ راجع: شذرات الذهب ٢٦٠/٣.

(٣) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي نسبة إلى المهديّة بالمغرب توفي سنة ٤٣٠هـ، راجع طبقات القراء ٩٢/١.

(٤) هو عبد الرحمن ابن اسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة؛ لأنه كان فوق حاجبه الإيسر شامة كبيرة، توفي سنة ٦٦٥هـ. راجع طبقات القراء ٣٦٥/١.

(٥) راجع طيبة النشر في القراءات العشر ص ١١٢، ١١٣، النشر في القراءات العشر ٩/١، ١٠، شرح الكوكب المنير ١٣٤/٢ ١٣٥.

(٦) راجع: شرح طيبة النشر ص ١١٣، النشر في القراءات العشر ١٠/١.



المطلب الثاني

فى معنى قول الرسول - ﷺ -

أنزل القرآن على سبعة أحرف

لا نزاع بين المسلمين فى أن الحروف السبعة التى أنزل القرآن عليها لا تتضمن تنقاض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناها متفقاً أو متقارباً، كما قال عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - إنما هو كقول أحدكم: أقبل وهلم، وتعال^(١).

كما أتفق جميع العلماء على أنه لا يجوز أن يكون المراد بهؤلاء السبعة القراء المشهورين كما يظنه بعض القوم وكثير من الناس؛ لأن هؤلاء القراء السبعة لم يكونوا قد وجدوا أثناء نزول القرآن الكريم^(٢). وقد ذهب العلماء فى تفسير ذلك مذاهب شتى^(٣).

وأقربها إلى معنى الحديث قول من قال هى كيفية النطق بكلماتها: من إدغام وإظهار وتفخيم وترقيق، وإمالة، ومد، وهمز وتليين؛ لأن

(١) راجع: مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٩١.

(٢) راجع: البحر المحيط للزركشى ٢ / ٢٢٠.

(٣) راجع: جامع البيان فى تفسير القرآن لأبن جرير الطبرى ٢٤/١، البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢١٣/١ - ٢٢٧، النشر فى القراءات العشر ٢٧/١ الأرشادات الجليلة فى القراءات السبع من طريق الشاطبية ص ١٦.



العرب كانت مختلفة اللغات في هذه الوجوه، فيسر الله تعالى عليهم، ليقرأ كل بما يوافق لغته ويسهل على لسانه^(١).

ثم إن الأئمة قالوا في معنى الخبر: إن الاختلاف في القراءات وإن كثرت وتعددت بجمعه سبعة أحرف، لا أنه لا يزيد للقرآن على سبع. فأهد الوجوه السبعة: أن يكون بتغيير الكلمة في نفسها، كقوله تعالى: ننشزها^(٢) وننشرها.

وبالزيادة والنقصان، كقوله تعالى: قللوا اتخذ الله^(٣) وقالوا اتخذ لله، بزيادة اللو ونقصانها.

والوجوه الستة الباقية تكون: بأن تثبت الكلمة نفسها جنسها وتغيير من قبل لواحقها، كالجمع والتوحيد في قوله تعالى: كطى المسول للكتب^(٤) والكتب.

والثاني: كالنكير والتأنيث في قوله تعالى: اتحصنكم من بأسكم^(٥) وليحصنكم.

والثالث: الاختلاف للتصريف، كقوله تعالى: ولا كذبا^(٦) ولا كذبا، بالتخفيف والتثقل، ومن يقط^(٧) ومن يقط، بفتح النون وكسرها.

(١) شرح الطبري ١٦٩٣/٥، للبرهان في علوم القرآن للزركشي ٢١٦/١، ٢١٧.

(٢) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١١٦ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٠٤ من سورة الأنبياء.

(٥) من الآية ٨٠ من سورة الأنبياء.

(٦) من الآية ٣٥ من سورة النبا.

(٧) من الآية (٥٦) من سورة الحجر.



والرابع: الاختلاف الإعرابي، كقوله تعالى: "نو العرش المجيد" ^(١)، برفع الدال وجرها.

والخامس: اختلاف الأدوات، كقوله تعالى: "ولكن الشياطين" ^(٢) بتشديد النون وتخفيفها.

والسادس: اختلاف اللغات، كالتخيم والأمانة.

هذا، وقد قال ابن الجزرى وينبغى أن لا يتوهم متوهم فى قوله - ^(٣) - "أنزل القرآن على سبعة أحرف" أنه منصرف إلى قراءة سبعة من القراء الذين ولدوا بعد التابعين، لأنه يودى أن يكون الخبر متعرياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء الأئمة السبعة، فيؤخذ عنهم القراءة. وهذا تجاهل من قائله.

قال: وإنما ذكرت ذلك؛ لأن قوماً من العامة يقولونه جهلاً ويتوهمون أن معنى السبعة أحرف المذكورة فى الخبر اتباع هؤلاء الأئمة السبعة، وليس ذلك على ماتوهموه، بل طريق أخذ القراءة: أن تؤخذ عن إمام ثقة، لفظاً عن لفظ، إماماً عن إمام إلى أن يتصل بالنبي - ^(٤) - والله أعلم ^(٥).

وفى البحر المحيط: وقال القاضى أبو بكر العربى فى العواصم ضبط الأمر على سبع قراءات ليس له أصل فى الشرع.

(١) من الآية ١٥ من سورة البروج.

(٢) من الآية (١٠٢) من سورة البقرة.

(٣) راجع: النشر فى القراءات العشر ١/٤٦، ٤٧.



وقد جمع قوم ثمانى قراءات، وقوم عشراً، أصل ذلك أنه -ﷺ- قال: "انزل القرآن على سبع أحرف" فظن قوم: أنها سبع قراءات، وهذا باطل.

وتيمن آخرون بهذا اللفظ فجمعوا سبع قراءات.

وبعد أن ضبط الله الحروف والصور فلا مبالاة بهذه التكاليفات^(١).

سبب وروده على سبعة أحرف:

هذا وسبب وروده على سبعة أحرف هو التخفيف والتسهيل على هذه الأمة وإرادة التيسير بها، والتهوين عليها، شرفاً لها وتوسعة ورحمة، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق.

فالنبي -ﷺ- بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها، عريبها وعجمها وكان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى ويعذر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك بالتعليم والعلاج، ولا سيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً.

قال المحقق ابن الجزرى: أما سبب وروده على سبعة أحرف: فالتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها؛ شرفاً لها، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق.

(١) راجع: البحر المحيط للزركشى ٢/٢٢٠.



حيث أتاه جبريل فقال: "إن الله يأمرك أن تقرأن أمتك القرآن على حرف فقال - ﷺ -: "أسأل الله معافاته ومغفرته، فإن أمتي لا تطيق ذلك"، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف^(١).

ثم قال ابن الجزري: وكما ثبت أن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وأن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد، وذلك لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين، والنبي - ﷺ - بعث إلى جميع الخلق أحمرهم وأسودهم عربهم وعجمهم.

وكان العرب - الذين - نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة، والسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر.

بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً، كما أشار إليه - ﷺ -، فلو كلفوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن السنتهم لكان من التكليف بما لا يستطيع^(٢).

(١) صحيح مسلم ١٠٦/٣، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

(٢) راجع: النشر في القراءات العشر ١٩/١.



المبحث الثالث

فى تعريف القراءات الشاذة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: فى تعريف القراءات لغة وإصلاحاً.

المطلب الثانى: فى تعريف الشاذ لغة وإصلاحاً.



المطلب الأول

تعريف القراءات لغة واصلاحاً

القراءات الشاذة: صفة وموصوف.

الموصوف: القراءة، والصفة: الشاذة.

أولاً: تعريف الموصوف - أعنى: القراءة:

القراءات لغة:

القراءات: جمع قراءة، مصدر سماعي لقراً: وهى لسان القارئ،

فعل يفعله القارئ.

والقراءات: مجمل، قد يراد بها الفعل المذكور - كحركة الفك -

وقد يراد بها الأثر المترتب على الفعل، وهى الحروف والكلمات بمعانيها^(١).

القراءات اصطلاحاً:

القراءات كعلم من العلوم عرفها علماء القراءات بتعريفات

متعددة، وهذه التعريفات تودى إلى معنى واحد وهو، أن القراءات هى

النطق والتلفظ بألفاظ القرآن كما نطقها النبى - ﷺ -.

حيث قال ابن الجزرى: القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن

واختلافها معزواً لناقله^(٢).

(١) راجع: محاسن التأويل ١٧٤٥/٥، القراءات الشاذة فى الميزان ص ٤ نقلاً عن

مناهل العرفان ٤٠٥/١.

(٢) شرح طيبة النشر فى القراءات العشر لأبى القاسم الشورى ص ٣٠.



وفى لطائف الإشارات: علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم فى اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع^(١).

وقال الزركشى^(٢): القراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور فى الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما^(٣).

قلت: وقد جرت على السنة المصنفين فى علم القراءات عبارات اصطلاحوا على معانيها، فيقولون: قراءة فلان من رواية فلان، من طريق فلان.

ويقولون أيضاً: فى الآية وجهان.

ويقولون: اختيار فلان عن فلان.

ويقولون: حرف فلان.

أما القراءة: - على ما سبق - هى كل ما ينسب إلى الإمام من أئمة القراء.

وهى بهذا المعنى ترادف الحرف

يقال: قراءة ابن مسعود، أى حرفه، فقراءة كل إمام تسمى حرفاً.

(١) الاحتجاج بالقراءة الشاذة ص ٥٠، نقلاً عن لطائف الإشارات فى فنون القراءات ١٧٠/١.

(٢) هو محمد بن بهادر بن عبد الله التركى المصرى الزركشى توفى سنة ٧٩٤ هـ. الفتح المبين ٢/٢٠٩، النجوم الزاهرة ١٢/١٣٤.

(٣) راجع: البرهان فى علوم القرآن ٢/٣١٩.



أما الرواية: فهي ما نسب للراوى عن الإمام، وذلك مثل إدغام المثلين فى كلمتين، فإنه من رواية السوسى عن أبى عمرو.

وأما الطريق: فهي كل ما نسب للأخذ عن الراوى وإن سفل، وذلك كترقيق الراء لورش - إذا كسر ما قبلها - فإنه من طريق الأزرق عنه.

أما الوجه: فهو ما كان راجعاً إلى تخير القارئ، وذلك كأوجه الوقف على عارض السكون، فإن القارئ مخيراً أن يأتى بأيهما شاء^(١).

هذا، وما سبق ذكره من تعريف للقراءات مطلق وغير مقيد، فهو يشمل الصحيح المجمع عليه والشاذ.

ولما كان البحث فى القراءات الشاذة غير المجمع عليها، لزم بيان حقيقة القراءات الشاذة فى اللغة والإصطلاح، وهو ما سوف نبينه فى المطلب التالى إن شاء الله تعالى.

(١) الاحتجاج بالقراءة الشاذة ص ٥١، نقلاً عن غيث النفع فى القراءات السبع ص ٣٤.



المطلب الثاني

فى تعريف الشاذ لغة وإصلاحاً

الشاذ لغة:

الشاذ لغة بمعنى: النادر، والقليل، والمنفرد، ومخالف المعتاد، والغالب، والمعهود.

يقال: شذ الرجل: إذا انفرد عن أصحابه .

والشذاذ: القلال: والذين لم يكونوا فى حيهم ومنازلهم^(١).

أما الشاذ اصطلاحاً:

فنقول: العلماء من فقهاء، وأصوليين، وقراء اختلفوا فى تحديد المراد من الشاذ اصطلاحاً، ولهم فى ذلك اتجاهين:

الاتجاه الأول:

وهو ما عليه الفقهاء والأصوليين وأكثر القراء ممن اشترط التواتر فى القراءة التى يثبت بها القرآن، حيث حدوا الشاذ: بأنه ما لم يتواتر^(٢).

(١) راجع: لسان العرب ٢٨/٥ - ٢٩، تاج العروس ٥٦٦/٢. القول الجاز لمن قرأ بالشاذ ص ٥٧.

(٢) راجع: القول الجاز لمن قرأ بالشاذ ص ٦٥، شرح طيبة النشر ص ١٣٠، البحر المحيط ٢١٩/٢.



صرح بذلك إمام الحرمين^(١) والتفتازاني^(٢) وابن النجار^(٣) والنويري^(٤) وغيرهم.^(٥)

فالتعريف يشمل القراءة المشهورة، كما أنه يشمل الأحادية. ولا فرق بين أن تكون صحيحة السند، ذات وجه مستقيم في العربية ووافقت الرسم، وبين أن لا تكون كذلك، وسواء كانت مستفيضة أم غير مستفيضة، فهي شاذة^(٦).

إلا أن الأحناف وإن كانوا قد اشترطوا في القرآن أن يكون متواتراً إلا أنهم فرقوا بين القراءة المشهورة والشاذة، ولم يقولوا إن المشهورة قرآن.

قال السرخسي: أن ما دون التواتر لا يبلغ درجة العيان ولا يثبت بمثله القرآن مطلقاً، وباب القرآن باب يقين وإحاطة فلا يثبت بدون النقل المتواتر لكونه قرآناً^(٧).

(١) هو عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي الجويني إمام الحرمين توفي سنة ٤٧٨هـ، راجع طبقات الشافعية ٢٥٥/١، الأعلام ١٦٠/٤.

(٢) هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني توفي سنة ٧٩٣هـ. راجع الأعلام ٢١٩/٧.

(٣) هو القاضي تقي الدين أبو البقاء محمد بن شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى الشهير بابن النجار، توفي سنة ٩٧٢هـ.

(٤) هو محمد بن محمد أبو القاسم النويري المالكي الفقيه النحوي عالم بالقراءات، توفي سنة ٨٥٧. راجع الأعلام ٤٧/٧ وما بعدها.

(٥) راجع: البرهان ٦٦٦/١، شرح الكوكب المنير ١٣٦/٢، المستصفى ١٠١/١، القول الجاز ص ٦٥، البحر المحيط ٢١٩/٢، أصول مذهب الإمام أحمد ص ٢١٤.

(٦) راجع: القول الجاز لمن قرأ بالشاذ ص ٦٥.

(٧) أصول السرخسي ٢٤/١.



وهذا يفهم منه: أن ما عدا المتواتر فهو شاذ، سواء استوفى جميع الأركان الثلاثة أو فقد واحداً منها.

ولذا لم يحتجوا بنحو قراءة أبي بن كعب في قضاء رمضان، فعدة من أيام آخر متتابعات، وإنما احتجوا بمثل قراءة ابن مسعود، فصيام ثلاثة أيام متتابعات، لأنها مشهورة، بخلاف الأولى فإنها ثبتت بطريق الأحاد.

ووجه ذلك: أن القراءة الشاذة هي زيادة عن النص وهي عندهم نسخ، فلا تثبت بخبر الواحد، وإنما تجوز بالمشهور، لأنه في قوة المتواتر^(١).

الاتجاه الثاني:

وهو ما عليه ابن الجزرى ومكى ابن أبى طالب والحافظ السيوطى^(٢) وغيرهم ممن لم يشترط التواتر في قبول القراءة التي يثبت بها القرآن، واكتفى بصحة الإسناد وموافقة الرسم والعربية.

وهؤلاء حدودا الشاذ بأنه: ما اختلف فيه شرط من هذه الشروط الثلاثة: وهي صحة الإسناد، وموافقة الرسم، وموافقة العربية. قال ابن الجزرى: الشاذ: ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم.

وقال مكى: هو مخالفة الرسم أو العربية ونقل ولو بثقة عن ثقة أو وافقها ونقل بغير ثقة أو بثقة لكن لم يشتهر^(٣).

(١) راجع: التقرير والتحرير ٢/٢١٦، فواتح الرحموت ٢/١٦.

(٢) هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال الخضيرى السيوطى، توفى سنة ٩١١ هـ. الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ٣/٦٥.

(٣) راجع: شرح طيبة النشر ص ١٣٠.



وقال السيوطي: الشاذ: هو ما لم يصح سنده^(١).

وقال أبو شامة في شرح الشاطبية: وذكر المحققون من أهل العلم بالقرآن ضابطا حسنا في تميز ما يعتمد عليه من القراءات وما يطرح.

فقالوا: كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصح من لغة العرب فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختلف أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة ضعيفة^(٢).

(١) المرجع السابق.

(٢) راجع: شرح طيبة النشر ص ١٢٨، ١٢٩.



المبحث الرابع

في حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في أقوال العلماء.

المطلب الثاني: في الأدلة.



المطلب الأول

فى أقوال العلماء

تحرير محل النزاع:

اتفق العلماء على أن من قرأ بالشواذ غير معتقد لقرآنيته ولا موهم ذلك، بل قرأها لما تضمنته من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها أو الأحكام الأدبية أو الشواهد اللغوية، فهذا مما لا كلام فيه لأحد، بل اتفق الكل على القول بجواز قراءتها، ولهذا نقلت ودونت فى الكتب، وتكلم أهل العلم على ما فيها من فقه ولغة وغير ذلك^(١).

ونقل ابن عبد البر^(٢) فى تمهيده: إجماع المسلمين عليه^(٣).

وقد نص السيوطى على ذلك بقوله: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية، سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً.

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل لو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه. وإن لم يجز القياس عليه^(٤).

(١) راجع: للقول الجاز لمن قرأ بالشاذ ص ٧٣.

(٢) هو يوسف بن عبد الله بن عبد البر، أحد أئمة المالكية، توفى سنة ٤٦٣ هـ. الإعلام ٢٤٠/٨.

(٣) راجع للقول الجاز لمن قرأ بالشاذ ص ٧٣.

(٤) راجع: مرجع الضمير وأثره فى إختلاف القراءات القرآنية ص ٧٦٥ د. خالد محى الدين، نقلاً عن الاقتراح فى علم النحو ص ٤٨. مجلة كلية اللغة العربية بآبى البارود العدد السادس عشر ٢٠٠٠ م.



فمثلاً الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، كقولك "جاء زيد راكباً" فصاحب الحال هو "زيد" معرفة، ولكن النحويين ذكروا أن صاحب الحال قد يجئ ذكره بمسوغات، منها: أن يكون مخصوصاً بوصف.

واحتجوا على ذلك بقراءة أبي وابن مسعود الشاذة: "ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً"^(١).

بنصب (مصدقاً) على أنه حال من النكرة التي هي (كتاب)، والذي سوغ مجئ الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجئ الحال منها بقوله: "من عند الله"^(٢).

أما بالنسبة لكونها حجة في استنباط الأحكام الشرعية، ووجوب العمل بها.

فقد اتفقوا أيضاً على أنها ليست حجة قطعية في الأحكام، لأنها ليست متواترة فلا تأخذ حكم النصوص القرآنية، ولكن اختلفوا هل هي حجة ظنية يجب العمل بها كما يعمل بخبر الاحاد أم لا؟
وهاك نصوصهم:

قال إمام الحرمين في البرهان: ظاهر مذهب الشافعي: أن القراءة الشاذة التي لم تنقل تواتراً لا يسوغ الاحتجاج بها، ولا تنزل منزلة الخبر الذي ينقله آحاد من الثقات^(٣).

(١) من الآية (١٠١) من سورة البقرة، والقراءة المتواترة هي: ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً برفع مصدق على أنه نعت لكتابه.

(٢) راجع: أوضح المسالك إلى ألفية مالك ٣١٢/٢.

(٣) راجع: البرهان ٦٦٦/١.



وفى أصول مذهب الإمام أحمد: ما نقل إلينا من القرآن نقلاً متواتراً، فقد أجمعت الأمة على الاحتجاج به، والعمل بموجبه.

أما القراءة الشاذة: فقد اتفق العلماء على أنها ليست بقرآن، ولكنهم اختلفوا فى الاحتجاج بها على قولين:

القول الأول: إنها حجة، ويجب العمل بها، وهذا قول أبى حنيفة - رحمه الله -.

القول الثانى: أنها ليست بحجة، ولا يجب العمل بها، وهذا قول الشافعى - رحمه الله -^(١).

وقال الغزالى فى المنخول: القراءة الشاذة المتضمنة لزيادة فى القرآن مردودة" كقراءة ابن مسعود فى آية كفارة اليمين "فصيام ثلاثة أيام متتابعات" فلا يشترط التتابع -خلافاً لأبى حنيفة- رحمهم الله -^(٢).

وقال الآمدى فى الإحكام: اتفقوا على أن ما نقل إلينا من القرآن نقلاً متواتراً، وعلمنا أنه من القرآن أنه حجة.

واختلفوا فيما نقل إلينا منه أحاداً كمصحف ابن مسعود وغيره، أنه هل يكون حجة أم لا؟

فنفاه الشافعى، وأثبتته أبو حنيفة، وبنى عليه وجوب التتابع فى صوم اليمين فيما نقله ابن مسعود فى مصحفه من قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام".

(١) راجع: أصول مذهب الإمام أحمد. ص ٢١٤.

(٢) راجع: المنخول ١/ ٣٧٤.



والمختار: إنما هو مذهب الشافعي^(١).

وفي مختصر ابن الحاجب، قال العضد: لا يجوز العمل بالقراءات الشاذة، مثل ما نقل في مصحف ابن مسعود "فصيام ثلاثة أيام متتابعات". وقد احتج به أبو حنيفة فأوجب التتابع^(٢).

وقال الاسنوي: القراءة الشاذة كقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) هل تنزل منزلة الخبر أو لا؟

الصحيح عند الأمدى وابن الحاجب: أنه لا يحتج بها، ونقله الأمدى عن الشافعي - رحمه الله - .

كما قال أيضاً "وقال إمام الحرمين في البرهان: أنه ظاهر مذهب الشافعي، لأن الراوى لم ينقلها خبراً، والقرآن يثبت بالتواتر لا بالاحاد، وخالف أبو حنيفة فذهب إلى الاحتجاج بها^(٣)."

وقال الزركشى في البحر المحيط: وظاهرة أنه يعمل بها من جهة كونها خبراً لا قرآناً، وجرى عليه جمهور الأصحاب منهم الشيخ أبو حامد والماوردي^(٤)، والرويات في الصيام والرضاع، ووجوب العمرة، والمحاملى والرافعى في كتاب السرقة.

(١) راجع: الأحكام في أصول الأحكام للأمدى ٢٢٩/١.

(٢) مختصر ابن الحاجب ٢١/٢.

(٣) راجع التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي ص ١٤١، ١٤٢.

(٤) هو على بن محمد بن حبيب أبو الحسن المارودي من كبار فقهاء الشافعية توفى سنة ٤٥٠ هـ. طبقات الشافعية ٢٦٧/٥، وفیات الأعيان ٤٤٤/٢.



واحتجوا في إيجاب قطع اليمين من السارق بقراءة ابن مسعود "فاقطعوا أيماهما".

وقال الماوردي: إن أضافها القارئ إلى التنزيل أو إلى سماع من النبي - ﷺ - أجريت مجرى خبر الواحد، وإلا فهي جارية مجرى التأويل. ويخرج من هذا التفصيل مذهب ثالث، وبه صرح الباجي في "المنتقى".

فقال: القراءة الشاذة هل تجرى مجرى خبر الواحد؟

فيه ثلاثة أقوال: ثالثها: التفصيل بين أن تسند أم لا.

ويخرج من كلام أبي الحسين في "المعتمد" مذهب رابع.

فإنه قال في باب الأخبار: القرآن المنقول بالآحاد إما أن يظهر فيه الإعجاز أولاً، فإنه لم يظهر جاز أن يعمل بما تضمنه من عمل إذا نقل إلينا بالآحاد كقراءة ابن مسعود: "متابعات" وإن ظهر فهو حجة للنسبة^(١).

قال ابن قدامة: والصحيح أنه حجة، لأنه يخبر أنه سمعه من النبي - ﷺ - فإن لم يكن قرأنا فهو خبر^(٢).

وقال نجيم الدين الطوفي: أن المنقول أحاداً نحو: "فصيام ثلاثة أيام متتابعات" وهي قراءة ابن مسعود حجة عندنا^(٣).

(١) راجع: البحر المحيط للزركشي ٢/٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) راجع: أصول مذهب الأمام أحمد ص ٢٠٥.

(٣) راجع: شرح الطوفي ٢/٢٥.



وفى شرح الكوكب المنير: "عن ابن مفلح الحنبلي رواية ثانية عن أحمد بأنها ليست بحجة، إذ بعد أن استدل على أنها حجة، وذكر حجة المخالف ورد عليها، قال وعن أحمد والشافعي ومالك رواية ليست بحجة^(١)."

وقال شمس الأئمة السرخسي: "إن القرآن لا بد من تواتره، ولهذا قالت الأئمة: لو صلى بكلمات تفرد بها ابن مسعود لم تجز صلاته؛ لأنه لم يوجد فيه النقل المتواتر، وباب القرآن باب يقين وإحاطة، فلا يثبت بدون النقل المتواتر كونه متواتر، وما لم يثبت أنه قرآن فتلاوته في الصلاة كتلاوة خبر، فيكون مفسداً للصلاة."

وظاهر هذا الإفساد سواء قرأ معه غير شاد أم لا، وسواء غير المعنى أم لا^(٢)."

قال سعد الدين التفتازاني: "والقراءة الشاذة لم تنقل إلينا بطريق التواتر بل بطريق الأحاد - كما اختص مصحف أبي - رضي الله عنه -، أو الشهرة - كما اختص بمصحف ابن مسعود - رضي الله عنه^(٣)."

وقال النسفي: وكتاب الله تعالى أوجب علم اليقين، لأنه أصل الدين، وبه ثبتت الرسالة، وقامت الحجة على الضلالة، ولهذا لم يشترط التتابع في قضاء رمضان، لإفضائه إلى الزيادة على النص بخبر الواحد.

(١) راجع: شرح الكوكب المنير ١٣٨/٢.

(٢) راجع: أصول السرخسي ٢٧٩/١.

(٣) راجع: التلويح ٣٧/١.



بخلاف قراءة ابن مسعود، فصيام ثلاثة أيام متتابعات، لأنها مشهورة فيجوز الزيادة بها.

وبلا شبهة هذه القراءة^(١)، إذ المشهور أحاد الأصل متواتر الفرع، حتى قيل: أنه أحد قسمي المتواتر، ويزاد بمثله على الكتاب، وهو نسخ^(٢).

خلاصة واستنتاج:

من النصوص المتقدمة: يتضح: أن الحنفية يقولون بحجية القراءة الشاذة، إلا أنهم اختلف النقل عنهم في ذلك.

ولتحقيق مذهب الحنفية نقول: أن القراءة الشاذة التي يصلح الإحتجاج بها عند الأحناف هي القراءة التي بلغت حد الشهرة.

وأما القراءة الشاذة التي رويت بطريق الأحاد، فليست بحجة عندهم، لأن الحدث المشهور يفيد عند الأحناف ظناً قريباً من اليقين، من حيث ثبوت نسبه إلى الرسول - ﷺ -.

ويترتب على ذلك جواز تفيد المطلق وتخصيص العام من القرآن به كما جاز ذلك بالحدث المتواتر، وتصح الزيادة به على ما في كتاب الله.

(١) قوله: "وبلا شبهة هذه القراءة" تأكيد على مذهب الجمهور، لأن كل ما يكون متواتراً يكون بلا شبهة.

وعند الحصاف احترازاً عن المشهور؛ لأن المشهور عادة قسم من المتواتر لكن مع شبهة. راجع: نور الأنوار على المنار ١/١٢، ١٣.

(٢) راجع: كشف الأسرار للنسفي ٢/١.



فعلى سبيل المثال: احتجوا فى وجوب التتابع فى صيام كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - "فصيام ثلاثة أيام" متتابعات.

على حين لم يحتجوا فى قضاء رمضان متتابعات بقراءة أبى بن كعب - رضي الله عنه - "فعدة من أيام أخر" متتابعات.

معللين ذلك: بأن قراءة ابن مسعود قد بلغت حد الشهرة، فيجوز تقييد النص القاطع بها.

أما قراءة أبى فليست كذلك، بل نقلت بطريق الأحاد فلا يجوز تقييد النص القرآنى بها.

قال سعد الدين التفتازانى: "والقراءة الشاذة لم تنقل إلينا بطريق التواتر بل بطريق الأحاد - كما اختص مصحف أبى - رضي الله عنه -، أو الشهرة - كما أختص بمصحف ابن مسعود - رضي الله عنه - (١).

وقال النسفى وكتاب الله تعالى أوجب علم اليقين، لأنه أصل الدين، وبه ثبتت الرسالة، وقامت الحجة على الضلالة، ولهذا لم يشترط التتابع فى قضاء رمضان، لإفضائه إلى الزيادة على النص بخبر الواحد. بخلاف قراءة ابن مسعود "فصيام ثلاثة أيام" متتابعات، لأنها مشهورة فيجوز الزيادة بها.

وبلا شبهة هذه القراءة، إذ المشهور أحاد الأصل متواتر الفرع، حتى قيل: إنه أحد قسمى المتواتر، ويزاد بمثله على الكتاب، وهو نسخ (٢).

(١) راجع التلويح: ٣٧/١.

(٢) راجع: كشف الأسرار للنسفى ١٢/١.



أما مذهب الإمام الشافعى:

فيتضح من النصوص المتقدمة أن الآمدى نسب القول بأنها ليست بحجة إلى الإمام الشافعى.

كما ذهب الغزالى فى كتابيه: المنحول والمستشفى: إلى أن القراءة الشاذة لا يعمل بها موافقاً لما نقله إمام الحرمين عن ظاهر مذهب الشافعى.

إلا أن الإمام الأسنوى فى كتابه التمهيد - بعد أن ذكر ذلك - قال: وما قالوه جميعه خلاف مذهب الشافعى، وخلاف قول جمهور أصحابه؛ وذلك لأن الشافعى نص فى موضوعين من مختصر البويطى: على أنها حجة، ذكر ذلك فى باب الرضاع وفى باب تحريم الجمع^(١).

ولتحقيق مذهب الشافعى فى ذلك:

قال صاحب البحر المحيط: إن كان مذهب الشافعى حجة، فهل أوجب المتابع فى صوم الكفارة اعتماداً على قراءة ابن مسعود "متابعات"^(٢).

وهل قال فى الصلاة الوسطى: إنها صلاة العصر اعتماداً على قراءة عائشة: "وصلاة العصر"^(٣)؟

(١) راجع: التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول ص ١٤١.

(٢) فى قوله تعالى فى كفارة اليمين: "فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام" حيث قرأ ابن مسعود - رضي الله عنه - "فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات" بزيادة لفظ متتابعات.

(٣) فى قوله تعالى: "حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى" حيث ورد أن السيدة عائشة - رضى الله عنها - قرأت حافظوا على الصلوات الوسطى صلاة العصر.



وإن كان مذهبه: أنها ليست بحجة فكيف اعتمد التحريم في الرضاع بخمس على حديث عائشة؟

والذى يفصل عن هذا الإشكال: أن لا يطلق القول فى ذلك.

بل يقال: لا يخلوا إما أن تكون القراءة الشاذة وردت لبيان حكم أو لابتدائه.

فإن وردت لبيان حكم، فهى عنده حجة، كحديث عائشة فى الرضاع وقراءة ابن مسعود: "أيمانهما".

وإن وردت ابتداء حكم، كقراءة ابن مسعود: "متتابعات"، فليست بحجة إلا أنه قد قيل: إنها لم تثبت عن ابن مسعود.

أو يقال: القراءة الشاذة: إما أن ترد تفسيراً، أو حكماً.

فإن وردت تفسيراً فهى حجة كقراءة ابن مسعود: "أيمانهما" وقوله: "وله أخ أو أخت من أم"، وقراءة عائشة: "والصلاة الوسطى صلاة العصر".

وإن وردت حكماً: فلا يخلو إما أن يعارضها دليل آخر أم لا.

فإن عارضها فالعمل للدليل كقراءة ابن مسعود فى صيام المتمتع: "قمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام" متتابعات - فقد صح أنه - ﷺ - قال: "إن شئت فتابع أو لا".

وإن لم يعارضها دليل آخر، فللشافعى قولان، كوجوب التتابع فى صوم.



أما بالنسبة للحنابلة:

فنستخلص من النصول المتقدمة:

أن الأصوليين من الحنابلة يرون حجية القراءة الشاذة، ووجوب العمل بها، وينتصرون لهذا القول ويردون حجة المخالف.

أن بعضهم ذكر رواية أخرى عن أحمد - رحمه الله - مفادها عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة كما هو مذهب الشافعية.

وعلى هذا يكون لأحمد في المسألة قولان: إلا أن الراجح في مذهبه الاحتجاج بها وهو الذي يؤيده جمهور أصحابه.

هذا عن موقف الأحناف والحنابلة والشافعية من الاحتجاج بالقراءة الشاذة.

أما المالكية:

فيرفضون الاحتجاج بالشواذ، ودليلهم ما سبق ذكره عن الأمدى وغيره: أن الراوى رواها على أنها قرآن، فلما بطل كونها قرآناً، بطل الاحتجاج بها من أصله.

بعد هذا العرض لأقوال العلماء في حجية الأقوال الشاذة.

يمكننا أن نستخلص من ذلك: أن العلماء اختلفوا في حجية القراءة الشاذة إلى مذهبين:



المذهب الأول:

يرى أصحابه: أن القراءة الشاذة حجة في استنباط الأحكام ويجب العمل بها وإلى هذا الرأي ذهب أبو حنيفة والشافعي - فيما نقله عنه البويطى - وبعض أتباعه، وأحمد من إحدى الرواتين عنه^(١).

المذهب الثانى:

يرى أصحابه: أن القراءة الشاذة ليست "حجة في استنباط الأحكام الشرعية، ولا يجب العمل بها.

وإلى هذا رأى ذهب جمهور الشافعية، وفي رواية عن الإمام أحمد، وهو المنقول عن الإمام الشافعي، والمشهور من مذهب الإمام مالك، واختاره بعض العلماء كالأمدي وابن الحنابل والغزالي والنووي^(٢).

(١) شرح الكوكب المنير ١٣٨/٢، روضة الناظر ١٨١/١، الاتقان ١٠٨/١، تيسير التحرير ٩/٣، خبر الأحاد وشروط العمل به. د. محمد سعيد ص ٣١٠، ٣١١.

(٢) راجع: شرح الكوكب المنير ١٤٠/١، البرهان في أصول الفقه ٦٦٦/١، الإحكام في أصول الأحكام ١٢١/١، أصول مذهب الإمام أحمد ص ١٨٦، ١٨٧، القواعد والفوائد الأصولية لأبن اللحام ص ١٥٦، خبر الأحاد وشروط العمل به ص ٣١٠ ص ٣١١.



المطلب الثاني

الأدلة

أدلة أصحاب المذهب الأول القائلون بأن القراءة الشاذة حجة في استنباط الأحكام ويجب العمل بها:

١- قالوا أن هناك أحكام ثبتت حجيتها بالقراءات الشاذة، منها:

- قطع يمين السارق، بقراءة ابن مسعود - عليه السلام - والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما^(١).

- ميراث الأخوة لأم، بقراءة أبي وسعد بن أبي وقاص - عليه السلام - وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت - من أم - فلكل واحد منهما السدس^(٢).

- وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بما نقل من قراءة ابن مسعود - عليه السلام - في مصحفه فصيام ثلاثة أيام متتابعات^{(٣)(٤)}.

٢- القراءة الشاذة وإن لم يثبت كونها قرآناً فإنها تنزل منزلة خبر الواحد، وهو حجة.

(١) من الآية (٣٨) من سورة المائدة، بدون لفظ أيماهما.

(٢) من الآية (١٢) من سورة النساء، بدون لفظ من أم.

(٣) من الآية (٨٩) من سورة المائدة، بدون لفظ متتابعات.

(٤) راجع: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨٢/٥، جمع الجوامع لابن السبكي ٢٣١/١، القراءات الشاذة في الميراث د. عبد الفتاح العواري ص ٣٧، ٣٨.



وفى هذا يقول الطوفى الحنبلى: "إن المنقول من القرآن أحاداً حجة، لأنه دائر بين أن يكون قرآناً أو خبراً، وكلاهما - أعنى القرآن والخبر - يوجب العمل.

أما الأول: فلأن الناقل جازم بالسماع من النبى - ﷺ - - فصدوره عن النبى - ﷺ - إما على جهة تبليغ الوحي فيكون قرآناً، أو على جهة تفسيره فيكون خبراً.

وأما الثانى: فبالاتفاق، فلزم من ذلك أن يكون المنقول من القرآن أحاداً حجة^(١).

كما يقرر ذلك أيضاً صاحب (فوائح الرحموت) الحنفى بقوله: "لنا أنه - أى قراءة الأحاد - مسموع عن النبى - ﷺ - وأصحابه؛ لأنه رواه عدل جازم، وكل ما كان مسموعاً عن النبى - ﷺ - فهو حجة؛ لما أنه لا ينطق عن الهوى.

ولنا أيضاً: أنه إما قرآن أو خبر؛ لأن نقل العدل - لا سيما مقطوع العدالة كأصحاب بدر وبيعة الرضوان - لا يكون من اختراع من سماع.

فهو إما قرآن قد نسخ تلاوته، أو خبر وقع تفسيراً.

فهو قرآن أو خبر، وكل منهما يجب العمل به^(٢).

(١) شرح مختصر الروضة ٢/ ٢٥.

(٢) فوائح الرحموت ١٦/ ٢.



أقول: أما عن الاحتمال الأول:

وهو كون القراءة الشاذة قرأنا سمعه الصحابي من الرسول
- ﷺ - دون غيره من الصحابة.

فإن هذا الاحتمال ليس ببعيد، لأن الصحابة لم يكن قد أتيح لكل واحد منهم معرفة كل القراءات التي قرأ بها رسول الله - ﷺ - . فربما قرأ النبي - ﷺ - أمام بعض الصحابة قراءة لم يسمعها بعض الصحابة الآخرين، فيقرأ هذا الصحابي تلك القراءة التي سمعها من النبي - ﷺ - على حين يقرأ صحابي آخر قراءة غيرها يكون قد سمعها من النبي - ﷺ - . فيسمع أحدهما الآخر، فينكر عليه عدم سماعه لها من الرسول - ﷺ - .

ومن أمثلة ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب - ﷺ - أنه قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان...^(١).

وهناك احتمال آخر مفاده: أن هذه القراءات الشاذة قرأ بها النبي - ﷺ - أمام الصحابة جميعاً، وكان كل الصحابة يقرأون بها، ولكن نسخت بعد ذلك في العرضة الأخيرة، فعلم الصحابة - دون الراوى - ذلك النسخ، فلم يقرأوا بها، على حين أبقي الراوى على هذا المنسوخ، وظل يقرأ بها.

وفى صحيح مسلم بشرح "تنويع" ولعل هذا - أى القراءة بغير ما فى المصحف العثماني - وقع من بعضهم قبل أن يبلغهم مصحف عثمان

(١) راجع: ٥٠٢ ص من البحث.



المجمع عليه المحذوف منه كل منسوخ، وأما بعد ظهور مصحف عثمان فلا يظن بأحد منهم أنه خالف فيه^(١).

أما عن الاحتمال الثاني:

وهو كونها خبراً سمعه الصحابي من النبي - ﷺ - تفسيراً للآية، فكتبه في مصحفه على أنه تفسير.

فإن هذا الاحتمال ممكن أيضاً، لأن القرار لما كان محفوظاً في صدور الصحابة، كانوا يأمنون اللبس، ولا يخافون من اختلاطه بغيره.

كما يقول القرطبي: "وما يؤثر عن الصحابة والتابعين أنهم قرءوا بكذا وكذا، إنما ذلك على جهة البيان والتفسير، لا أن ذلك قرآن يتلى"^(٢).

ويقول: الزركشي "فهذه الحروف وما شاكلها - أي القراءات الشاذة - قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك، فكيف إذا روى عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة، فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف صحة التأويل"^(٣).

(١) راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٨ / ٢ وما بعدها.

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٥ / ١.

(٣) راجع: البرهان في علوم القرآن ٣٧٧ / ١.



أدلة أصحاب المذهب الثاني القائلون بأن القراءة الشاذة ليست حجة في استنباط الأحكام ولا يجب العمل بها:

١ - قال الغزالي:

إن الشيء إنما يثبت من القرآن إما لإعجازه، وإما لا كونه تواتراً، ولا إعجاز ولا تواتر.

ومناط الشريعة وعمدتها تواتر القرآن، ولولاه لما استقرت النبوة. وما يبتنى على الاستفاضة - لتوافر الدواعي على نقله - كيف يقبل فيه رواية شاذة.

فإن قيل: لعله كان من القرآن فاندرس.

قلنا: الدواعي كما توافرت على نقله ابتداءً، فقد توافر على حفظه دواماً، ولو جاز تخيل مثله، لجاز لا طاعن في الدين أن يقول: لعل القرآن قد عورض فاندرست المعارضة.

وجوابنا عنه: أنه لو كانت لاندرست وتوافرت الدواعي والجبالات على نقلها^(١).

٢ - وفي هذا يقول الأمدى:

أن النبي - ﷺ - كان مكلفاً بإلقاء ما أنزل عليه من القرآن على طائفة تقوم الحجة القاطعة بقولهم، ومن تقوم الحجة القاطعة بقولهم لا يتصور عليهم التوافق على عدم نقل ما سمعوه منه.

(١) راجع: المنحول للغزالي ص ٣٧٥، ٣٧٦.



فالراوى له إذا كان واحداً: إن ذكره على إنه قرآن، فهو خطأ -
منه على الرسول - ﷺ - أو خطأ منه مطلقاً فى نفس الأمر، لأن
الرسول - ﷺ - يجب عليه تبليغ الوحي إلى جماعة يحصل العلم
بخبرهم، ولا يخرج عن عهدة التبليغ بتبليغ الواحد، وحينئذ نعلم قطعاً: أن
هذا الناقل أخطأ على الرسول - ﷺ - فى نقله الأحاد على أنها قرآن،
لأنه نسب إلى الرسول - ﷺ - ترك الواجب عليه^(١).

وإن لم يذكره على إنه قرآن: فقد تردد بين أن يكون خبراً عن
النبي - ﷺ - وبين أن يكون ذلك مذهباً له، فلا يكون حجة.
وأمكن أن لا يكون، لكونه مذهباً له.

وهو حجة بتقدير كونه قرآناً - وبتقدير كونه خبراً عن النبي
- ﷺ - وهما احتمالان.

وإنما لا يكون حجة بتقدير كونه مذهباً له، احتمال واحد.
ولا يخفى أن وقوع احتمال من احتماليين أغلب من وقوع احتمال
واحد بعينه.

أقول: أما عن احتمال: كون القراءة الشاذة مذهباً للراوى:

هذا الاحتمال بعيد - وإن كان ممكناً.

أما وجه بعده: فمرجهه إلى أن الصحابة كانوا حريصين على أن
يبقى النص القرآن وحده دون أن يلتبس بغيره، يدل على ذلك قول ابن

(١) راجع: الإحكام للأمدى ٢٣٠/١.



مسعود - رضى الله عنه - : "جردوا القرآن ولا تلبسوا به ما ليس منه" (١).

أما إمكان وقوعه: فمرجعه إلى القرآن لما كان محفوظاً في صدور الصحابة، كانوا يأمنون اللبس، ولا يخافون من اختلاطه بغيره، ومن ثم ففعل الصحابي كان يضح رأيه أو مذهبه في مصحفه، لأنه يأمن اللبس، ويستطيع أن يميز بسهولة بين ما هو قرآن، وما ليس بقرآن.

قال الآمدي: سلمنا أنه ليس بقرآن، وأنه متردد بين الخبر وبين كونه مذهباً له، إلا أن احتمال كونه خبراً راجح؛ لأن روايته له موهم بالاحتجاج به، ولو كان مذهباً له لصرح به؛ نفيًا للتلبيس (٢) عن السامع المعتقد كونه حجة، مع الاختلاف في مذهب الصحابي هل هو حجة أم لا (٣)؟

(١) راجع: النشر في القراءات العشر ٣٢/٢.

(٢) خاصة وأن الصحابة كانوا حريصين على أن يبقى النص القرآني وحده دون أن يلتبس بغيره. النشر في القراءات العشر ٢٢/١.

(٣) الصحابي هو من لقي النبي - ﷺ - وآمن به ولازمه زمناً طويلاً حتى صار يطلق عليه اسم الصحاب عرفاً.

والصحابي عند المحدثين وبعض الأصوليين هو من لقي النبي - ﷺ - مؤمناً به ولو ساعة ومات على ذلك.

وذهب البعض كابى الحسين البصرى إلى أنه لا يطلق لفظ صحابي إلا على من مكث مع النبي - ﷺ - على وجه التتابع له وأخذ عنه العلم.

الأحكام للآمدي ٢٧٤/١، التمهيد للأسنوى ١٧٧/٢، المعتمد ٦٦٦/٢.

وهذا وقد اتفق العلماء على أن قول الصحابي بالمعنى المذكور لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين - رضى الله عنهم -، وإنما اختلفوا في كونه حجة على من بعدهم من المجتهدين.



إن القرآن قاعدة الإسلام، وقطب الشريعة، وإليه رجوع جميع الأصول، ولا أمر في الدين أعظم منه، وكل ما يجل خطره ويعظم وقعه - لا سيما من الأمور الدينية - أصحاب الأديان يناهون في نقله وحفظه، ولا يسوغ في الاعتقاد رجوع الأمر فيه إلى نقل الآحاد، ما دامت الدواعي متوفرة، والنفوس إلى ضبط الدين متشوقة^(١).

إن أصحاب رسول الله - ﷺ - أجمعوا في زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان - ؓ - ما بين الدفتين وأطرحوا ما عداه، وكان ذلك عن اتفاق منهم^(٢).

== فالبعض قال أنه ليس بحجة، والبعض قال أنه حجة، والبعض الآخر قال أنه حجة مقدم على القياس.

وتتضح العلاقة بين قول الصحابي والقراءة الشاذة في أن من احتج بقول الصحابي قد احتج بالقراءة الشاذة.

إلا السادة المالكية، فإنهم قد احتجوا بقول الصحابي، ولم يحتجوا بالقراءة الشاذة، وخالفهم في ذلك الزرقاني حيث قال احتج بها كما في آية العمرة. (الآية ١٩٦ من سورة البقرة، وهو ما سوف يأتي بيانه أن شاء الله تعالى في التطبيقات الفقهية).

وأما الذين لم يحتجوا بقول الصحابي، نجدهم لا يحتجون بالقراءة الشاذة، كما هو ظاهره في مذهب الشافعية، إلا جمهورهم، فهم قد احتجوا بها مع أنهم لم يحتجوا بقول الصحابي، وذلك لأنهم أجروها مجرى خبر الآحاد، راجع: المستصفي ٢٦٢/١ وما بعدها، شرح الكوكب المنير ٢٣٩/٢، شرح العضد ٢٧٨/٢، كشف الأسرار للبخاري ٢٢١/٣، ٢٢٢، الإحكام لابن حزم ٩٠/٦، شرح البدخشي ١٤٣/٣، التقرير والتحرير ٣١٢/٢.

(١) راجع: الإحكام في أصول الأحكام ٢٣٠/١.

(٢) المرجع السابق.



٣- إن القراءة الشاذة ليست بقرآن؛ لعدم تواترها، ولا خبر، يصح العمل به، لأن الخبر الذي يصح العمل به ما رواه الراوى صريحاً على أنه خبر عن النبي - ﷺ - .

ونوقش هذا: بأن كون النقل خبراً شرط في صحة العمل ممنوع، بل الشرط السماع عنه - ﷺ - مطلقاً.

والإجماع إنما هو على أن الخبر الذي لم ينسب إلى الرسول - ﷺ - لا يجب العمل به، وهذا قد نسب إليه، لأنه نقل قرآناً.

فإن قيل: قد ذكر ابن عبد البر في تمهيده: قراءات من الشواذ منسوبة إلى الصحابة.

قيل: قد ذكر ابن عبد البر الجواب عقب هذا.

فقال: وذلك محمول عند أهل العلم على القراءة في غير الصلاة على وجه التعليم والوقوف على ما روى في ذلك من علم الخاصة، والله أعلم^(١).

(١) راجع: القراءات الشاذة في الميزان ص ٤٣٧، ٤٣٨، نقلاً عن التمهيد لابن عبد البر ٢٩٢/٨.



المبحث الخامس

فى تطبيقات فقهية لبيان أثر الخلاف

فى حجية القراءة الشاذة

فى اختلاف الفقهاء

وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: حكم الصلاة إذا قرئ فيها بالقراءة الشاذة.

المطلب الثانى: بيان الصلاة الوسطى.

المطلب الثالث: حكم العمرة.

المطلب الرابع: التتابع فى قضاء رمضان.

المطلب الخامس: التتابع فى صوم كفارة اليمين.

المطلب السادس: وجوب نفقة القرابة.

المطلب السابع: مقدار الرضاع المحرم.

المطلب الثامن: وقوع الطلاق بعد إنتهاء مدة الإيلاء.

المطلب التاسع: انظار المدين المعسر.

المطلب العاشر: قطع يمين السارق.

المطلب الحادى عشر: السارق إذا عاد إلى السرقة.



المطلب الأول

حكم الصلاة إذا قرئ فيها بالقراءة الشاذة

سبق أن ذكرنا: أن العلماء اتفقوا على أن من قرأ بالشواذ غير معتقد لقرآنيته ولا موهم ذلك، بل قرأها لما تضمنته من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها أو الأحكام الأدبية أو الشواهد اللغوية، فهذا مما لا كلام فيه لأحد، بل أنفق الكل على القول بجواز قراءتها، ولهذا نقلت ودونت في الكتب وتكلم أهل العلم على ما فيها من فقه ولغة وغير ذلك.

ونقل ابن عبد البر في تمهيده: إجماع المسلمين عليه^(١).

وقد نص السيوطي على ذلك بقوله: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً.

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه^(٢).

أما بالنسبة للقراءة بها في الصلاة، فللعلماء في ذلك مذاهب أربعة:

(١) راجع ص ٥٧ من البحث.

(٢) راجع: ص ٥٧ من البحث.



المذهب الأول:

القراءة الشاذة تفسد الصلاة بها، وهو للمالكية، والراجح عند الحنابلة، وبعض الحنفية، والشافعية^(١).

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

- أن القراءة الشاذة محرمة، والواجب لا يتأدى بفعل المحرم.
- أن القراءة الشاذة لم يوجد فيها النقل المتواتر، فهي ليست بقرآن وتلاوتها في الصلاة كتلاوة خبر، فتفسد بها الصلاة، كما إذا تكلم فيها بكلام الناس^(٢).

وفي هذا يقول شمس الأئمة السرخسي في أصوله: إن القرآن لأبد من تواتره.

ولهذا قالت الأئمة: لو صلى بكلمات تفرد بها ابن مسعود لم تجز صلاته؛ لأنه لم يوجد فيه النقل المتواتر وباب القرآن باب يقين، وإحاطة، فلا يثبت بدون النقل المتواتر كونه قرآناً، وما لم يثبت أنه قرآن فتلاوته في الصلاة كتلاوة خبر فيكون مفسداً للصلاة.

وظاهر هذا الإفساد، سواء قرأ معه غير شاذ أم لا، وسواء غير المعنى أم لا^(٣).

(١) راجع الشرح الصغير ٤٣٧/١، المجموع شرح المذهب ٢٩٢/٣، تيسير التحرير ٦/٣، أصول السرخسي ٢٧٩/١، المغنى ٥٣٥/١.

(٢) أصول السرخسي ٢٧٩/١، ٢٨٠، تيسير التحرير ٦/٣، الشرح الصغير ٤٣٧/١، المغنى ٥٣٥/١.

(٣) أصول السرخسي ٢٨٠/١.



كما يقول ابن قدامة: فأما ما يخرج عن مصحف عثمان، كقراءة ابن مسعود وغيرها، فلا ينبغي أن يقرأ بها في الصلاة، لأن القرآن ثبت بطريق التواتر، وهذه لم يثبت التواتر بها، فلا يثبت كونها قرأنا.

فإن قرئ بشئ منها مما صحت به الرواية واتصل إسنادها ففيه روايتان أحدهما: لا تصح صلاته لذلك.

والثانية: تصح، لأن الصحابة كانوا يصلون بقرائهم في عصر النبي - ﷺ - وبعده وكانت صلاتهم صحيحة بغير شك^(١).

كما يقرر ذلك الإمام النووي بقوله: قال أصحابنا، وقال غيرهم: ولا يجوز القراءة في الصلاة ولا في غيرها بالقراءات الشاذة؛ لأنها ليست قرأنا؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر.

هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل، وأما الشاذة فليست بمتواترة، فلو خالف وقرأ بالشاذ أنكر عليه: سواء قرأ بها في الصلاة، أو غيرها.

وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشواذ^(٢).

وقال الإمام أبو عمرو بن الحاحب في جواب فتيا وردت عليه من بلاد العجم، صورتها:

هل تجوز القراءة بالشواذ أم لا؟

(١) راجع: المغنى ٥٣٥/١.

(٢) راجع: المجموع شرح المذهب ٢٩٢/٣.



لا يجوز أن يقرأ بالشاذ في الصلاة ولا غيرها، عالماً كان بالعربية أو جاهلاً.

وإذا قرأ قارئ فإن كان جاهلاً بالتحريم عرف به، وأمر بتركها، وإن كان عالماً أدب، وإن أصر على ذلك أدب على إصراره، وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك^(١).

وقال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره: اتفقوا على أنه لا يجوز في الصلاة قراءة القرآن بالوجوه الشاذة، مثل قولهم: (الحمد لله) بكسر الدال من الحمد، أو بضم اللام من (الله). لأن الدليل ينفي جواز القراءة بها مطلقاً، لأنها لو كانت من القرآن لوجب بلوغها في الشهرة إلى حد التواتر، ولما لم يكن كذلك علمنا أنها ليست من القرآن^(٢).

وقال ابن الصلاح في فتاويه: فيما زاد على العشر: لا يجوز القراءة من ذلك إلا بما تواتر نقله واستفاض، وتلقته الأمة بالقبول، كهذه السبع، فإن الشرط في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر في الأصول، فما لم يوجد فيه ذلك فممنوع منه في الصلاة وخارج الصلاة، وممنوع منه من عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك، ويجب على كل أحد إنكاره، ومن أصر عليه وجب منعه وتأثيمه وتعزيره بالحبس وغيره، وعلى المتمكن من ذلك أن لا يهمله^(٣).

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١٣٧، ١٣٨.

(٢) راجع: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للأمام فخر الدين الرازي ١/٧٠.

(٣) راجع: فتاوى ومسائل ابن الصلاح ١/٢٣١، ٢٣٢ - شرح طيبة النشر ١٣٧، ١٣٨.



وفى شرح طيبة النشر:

كتب للشيخ العلامة قاضى القضاة علم الدين البلقينى - أدام الله نفعه - ما يقول السادة العلماء أئمة الدين وعلماء المسلمين - رضى الله عنهم أجمعين - فى القراءة بالشاذ: هل تحرم فى الصلاة وخارج الصلاة أم لا ؟.

وهل الشاذ ما زاد على السبع، أو ما زاد على العشر؟ أفئونا - مأجورين - أثابكم الله الجنة بمنه وكرمه.

فأجاب: ومن خطه نقلت: اللهم فهماً للصواب: لا تجوز القراءة بالشاذ، لا فى الصلاة ولا فى غيرها، كما صرح به النووى فى شرح المذهب^(١).

والصحيح: أن الشاذ ما زاد على العشر - وفقاً لجماعة من الأئمة - والثلاث الزائدة على السبع: يعقوب وخلف وأبو جعفر، كما هو معروف فى موضعه، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب^(٢).

وكتب للشيخ الإمام العلامة المحقق الحافظ أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر - ختم الله له بخير - فتوى صورتها: ما تقول السادة للفقهاء أئمة الدين وعلماء المسلمين - رضى الله عنهم أجمعين - فى القراءة بالشواذ: هل تحرم.....؟ إلى آخر السؤال.

فأجاب: ومن خطه نقلت: الحمد لله اللهم أهدنى لما اختلفت فيه من الحق بإذنك.

(١) راجع: شرح المذهب على المجموع ٢٩٢/٣.

(٢) راجع: شرح طيبة النشر ص ١٣٧.



نعم، تحرم القراءة بالشواذ، وفي الصلاة أشد ولا نعرف خلافاً عن أئمة الشافعية، في تفسير الشاذ أنه ما زاد على العشر، بل منهم من ضيق فقال: ما زاد على السبع، وهو إطلاق الأكثر منهم، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب^(١).

ولا ينبغي للحاكم خصوصاً إذا كان قاضى الشرع أن يترك من يجعل ذلك دينه، بل يمنعه بما يليق به^(٢).

المذهب الثانى:

القراءة الشاذة لا تفسد الصلاة بها، ولكن لا يعتد بها من القراءة.

بمعنى: أنه إذا اكتفى بتلك القراءة فسدت صلاته، وهو قول عامة الحنفية، واختيار أبى البركات الحنبلى^(٣).

وذلك لأنه لو اكتفى بها - مع هذا الخلاف - فإنه لم يتيقن أنه أدى الركن، ففسدت الصلاة لترك الركن لا كونها مبطله للصلاة.

قال فى الفتاوى: أنه إن قرى بهذه القراءات فى القراءة الواجبة - وهى الفاتحة عند القدرة عليها - لو تصح صلاته، لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة، لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم

(١) المرجع السابق.

(٢) راجع: شرح طيبة النشر فى القراءات العشر ص ١٣٧ وما بعدها.

(٣) راجع مجموع الفتاوى ٣/٣٩٨، حاشية ابن عابدين ١/٤٨٦.



تبطل صلاته، لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة فمقبل بجواز أن يكون ذلك من الحروف السبعة التي أنزل عليها^(١).

المذهب الثالث:

أن الصلاة لا تفسد بها: وبه قال الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، وهو مذهب الزيدية^(٢).

وحجتهم في ذلك: فعل الصحابة -رضى الله عنهم- فإنهم كانوا يصلون بقرأتهم في عصر النبي -ﷺ- وبعده، وكانت صلاتهم صحيحة بغير شك^(٣).

وفي ذلك يقول ابن القيم: وكذلك لا يجب على الإنسان التقييد بقراءة السبعة المشهورين باتفاق المسلمين، بل إذا وافقت القراءة رسم للمصحف الإمام وصحت في العربية، وصح سندها جازت القراءة بها وصحت الصلاة بها اتفاقاً، بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ بها رسول الله -ﷺ- والصحابة جازت القراءة بها ولم تبطل الصلاة بها على أصح الأقوال^(٤).

(١) راجع: مجموع الفتاوى ٣٩٨/١٣، حاشية ابن عابدين ٤٨٦/١.

(٢) راجع: المغنى ٥٣٤/١، ٥٣٥، مجموع الفتاوى ٣٩٤/٣، النشر في القراءات العشر ١٤/١.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) راجع: المغنى ٥٣٤/١، ٥٣٥.



المذهب الرابع:

أن القراءة الشاذة إذا تغير المعنى كانت الصلاة باطلة وإلا فلا.
فالعبرة في عدم الفساد عندهم عدم تغيير المعنى، وهو قول
الشافعية وبعض الحنفية^(١).

قال الإمام النووي في روضة الطالبين وعمدة المفتين وتصح -
أى الصلاة- بالقراءة الشاذة إن لم يكن فيها تغيير معنى، ولا زيادة حرف
ولا نقصانه^(٢).

تعقيب:

قال العلامة النووي في كتابه القول الجاز لمن قرأ بالشاذ:
وظاهر هذه النقول كلها التعارض.

فلذلك قال صاحب المحيط، وتأويل ما روى عن علامتنا: أنها
تفسد صلاته إذا قرأ هذا، ولم يقرأ شيئاً آخر مما في مصحف العامة
أما لو قرأ يجوز، لأن القراءة الشاذة لا تفسد الصلاة.

ويحتمل الجمع: بأن القراءة الشاذة: إن غيرت معنى القراءة
الصحيحة أفسدت الصلاة، وإلا فلا، كما أفتى به الشيخ سعد الدين الديري.

فمن قال بالفساد، فمراده: إن غيرت المعنى.

ومن قال بالصحة، فمراده: إن لم تغير المعنى^(٣).

(١) راجع: روضة الطالبين ٢٤٢/١، المجموع شرح المذهب ٣/٣٩٢، العناية على
الهداية ٢٨٦/١.

(٢) راجع: روضة الطالبين ٢٤٢/١.

(٣) راجع: القول الجاز ص ٧٩.



وحاصل ما تقدم يمكن حصره في مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول: جواز القراءة بها في الصلاة.

المذهب الثاني: عدم جواز القراءة بها في الصلاة.

المذهب الثالث: منع القراءة بها في الصلاة إن كانت في ركن كالفاتحة، وجوز القراءة بها إن لم تكن في ركن.

ومن هنا يظهر التفريع:

حيث أن من قال بحجية القراءة الشاذة: قال بجواز القراءة بها في الصلاة.

ومن قال بعدم حجية القراءة الشاذة: قال بعدم جواز القراءة بها في الصلاة.

قلت: ولعل الراجح في ذلك: ما ذهب إليه الجمهور، من القول بعدم صحة الصلاة بالقراءة الشاذة؛ لأن شرط ما يقرأ به في الصلاة أن يكون قرآنًا، ولا يسمى قرآنًا إلا ما نقلًا إلينا نقل متواترًا.

- ولأن ذلك سيؤدي إلى المحافظة على النص القرآني وعدم وقوع البلبلة والاختلاف بين الناس.

خاصة: لأن ما استدل به القائلون بجواز الصلاة بالقراءة الشاذة: من أن الصحابة كانوا يقرءون بها.

يجاب عنه: بأنه قد يكون ذلك قبل أن يجمع عثمان - رضي الله عنه - القرآن في مصحف واحد، أو قبل أن يبلغهم هذا المصحف المجمع^(١).

(١) لاستخلاص معاني ما تقدم راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٨/٢.



المطلب الثاني

بيان الصلاة الوسطى

قال تعالى: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين" (١).

ومن ذلك: اختلف العلماء في المراد بـ"الصلاة الوسطى".

فذهب جمهور العلماء: إلى أنها صلاة العصر.

- البعض منهم - وهم الحنابلة - استند في ذلك إلى قراءات غير متواترة.

من ذلك: ما ورد في مصحف عائشة -رضي الله عنها-
"والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر".

وفي رواية أخرى "والصلاة الوسطى وصلاة العصر".

وفي مصحف أم سلمة وحفصة -رضي الله عنهما- "والصلاة
الوسطى صلاة العصر" (٢).

وبهما قرأ ابن عباس وأبي بن كعب وغيرهما (٣).

- والبعض الآخر من الجمهور: - وهم الحنفية والشافعية -
ومع أنهم يرون أنها صلاة العصر إلا أنهم لم يثبتوها بتلك القراءات
الشاذة، وإنما اثبتوها بالأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك، منها:

(١) الآية رقم (٢٣٨) من سورة البقرة.

(٢) راجع: السنن الكبرى للبيهقي ١/٤٦٤، ٤٦٥، المجموع ٣/٦٠، ٦١، المغنى ٣٨٦/١.

(٣) المراجع السابقة.



- قول الرسول -ﷺ- يوم الأحزاب "شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً"^(١) (٢).

وذهب المالكية: إلى أنها صلاة الصبح^(٣)، وهو قول الإمام الشافعي -رحمه الله-^(٤).

وحجتهم في ذلك:

- أن الحق سبحانه وتعالى بعد ما ذكر الصلاة الوسطى، قال "وقوموا لله قانتين"^(٥).

حيث قرن هذه الصلاة بذكر القنوت، وليس في الشرع صلاة ثبت بالأخبار الصحاح القنوت فيها إلا صلاة الصبح.

فدل على أن المراد بالصلاة الوسطى هي صلاة الصبح.

- ثم أن لصلاة الصبح خصائص لم توجد في غيرها:

وهي أن الله تعالى جعلها مشهودة، حيث: "قال أن قرآن الفجر كان مشهوداً"^(٦).

(١) راجع: صحيح مسلم شرح النووي ١٢٧/٥، ١٢٨، صحيح البخاري ١١٧٠/٣، السنن الكبرى ٤٦٠/١، ٤٦١.

(٢) راجع: حاشية ابن عابدين ٣٦١/١.

(٣) راجع: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٦٥/١.

(٤) راجع: المجموع للنووي ٦٠/٣.

(٥) من الآية (٢٣٨) من سورة البقرة.

(٦) الآية (٧٨) من سورة الإسراء.



أن الحق سبحانه وتعالى أفردها بالذكر؛ لاجل التأكيد وصلاة الصبح أحوج الصلوات إلى التأكيد، إذ ليس في الصلاة أشق منها^(١).

ومن هنا يظهر أثر الخلاف في حجية القراءة الشاذة في اختلاف الفقهاء في بيان الصلاة الوسطى.

في أن من قال بحجية القراءة الشاذة - وهم الحنابلة - قالوا المقصود بالصلاة الوسطى هنا: صلاة العصر.

أما الحنفية: فمع أنهم يقولون بحجية القراءة الشاذة، ومع أنهم يرون أنها صلاة العصر، إلا أنهم لم يأخذوا بحجية القراءة الشاذة في هذه المسألة؛ لأنها لم تبلغ حد الشهرة، وإنما اعتمدوا على الأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك.

ومن قال بأن القراءة الشاذة ليست بحجة - وهم المالكية وكذا الإمام الشافعي - قال أنها صلاة الصبح. إذ ليس لها حكم الخبر عن النبي - ﷺ - لأن ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر بالإجماع.

قال الإمام النووي: وقال الماوردي من أصحابنا هذا مذهب الشافعي - ﷺ - لصحة الأحاديث فيه، وإنما نص على أنها الصبح، لأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر، ومذهبه إتباع الحديث^(٢).

(١) التفسير الكبير للرازي ١٥٨/٦، السنن الكبرى ٤٦٢/١ مواهب الجليل ٤٩٨/١،

المجموع ٦٠/٣، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٦٥/١.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٨/٥.



المطلب الثالث

حكم العمرة

الحج فرض، لقوله تعالى: "ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً"^(١).

أما حكم العمرة، فقد اختلف فيه العلماء:
فذهب الحنفية والمالكية: إلى أن العمرة سنة^(٢).
وحجتهم في ذلك:

- قراءة ابن مسعود الشاذة، حيث قرأ الحسن والشعبي وشريح بن يزيد الحضرمي "والعمرة لله" -بالرفع- في قوله تعالى "وأتموا الحج والعمرة لله"^(٣) على أنها مبتدأ، وخبره متعلق الجار والمجرور.
وهي قراءة ابن مسعود وزيد بن ثابت وعلي وابن عباس -رضي الله عنهم-.

حيث تكون جملة "والعمرة لله" مستأنفة، فلم تدخل في حيز الأمر.
وإنما هي إخبار من الله تعالى "إن العمرة لله" رداً لزعم الكفار؛
لأنهم كانوا يجعلون العمرة للأصنام على ما كانت عبادتهم عليه من
الإشراك.

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٢) قال علاء الدين السمرقندي واختلف مشايخنا: بعضهم قالوا هي سنة مؤكدة، وبعضهم قالوا واجبة، وهما متقاربان. تحفة الفقهاء للسمرقندي ١/٣٩٢. وراجع الاستنكار ١٦/٢٤١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٢، شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٧٨.

(٣) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة



أما بالنسبة لقراءة النصب المتواترة، فقد تأول أصحاب هذا المذهب القراءة فيها: بأن الأمر فيها في وجوب الإتمام لا في الابتداء.

فلو قال قائل: أتم صلاة الفرض والتطوع، ما وجب من هذا أن يكون التطوع واجباً.

وإنما المعنى: إذا دخلتم في صلاة الفرض والتطوع فأتموهما، ولو كان الأمر بالابتداء، لقال مثل الأمر بالصلاة والزكاة، فقال: "وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة".

- قوله - ﷺ - الحج جهاد والعمرة تطوع^(١).

- إن الفروض مخصوصة بأوقات يتعلق وجوبها بوجودها كالصلاة والصيام والزكاة والحج، فلو كانت العمرة فرضاً لوجب أن تكون مخصوصة بوقت، فلما لم تكن مخصوصة بوقت كانت مطلقة، له أن يفعلها متى شاء، فاشبهت صلاة التطوع والصوم النفل^(٢).

- إن الله عز وجل لم يوجب العمرة بنص مجمع عليه ولا أوجبها رسوله في ثابت النقل عنه، ولا اتفق المسلمون على إيجابها، والفروض لا تجب إلا من هذه الوجوه^(٣).

وذهب الشافعية والحنابلة - على الأظهر عندهما - والظاهرية: إلى أنها فرض كالحج^(٤).

(١) راجع: سنن ابن ماجه ٩٦٨/٢، بداية المجتهد ٣٠٠/١.

(٢) المجموع ٣/٨، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٨/٢، احكام الجصاص ٢٦٥/١.

(٣) راجع الاستنكار ٢٤٣/١١.

(٤) راجع المجموع ٧/٤٣، ٧، مغنى المحتاج للنووى ٤٦٣/١، الاستنكار ٢٤١/١١.



وهؤلاء قد احتجوا بالقراءة المتواترة - وهي بنصب العمرة -
فى قوله تعالى: "وأتموا الحج والعمرة لله" عطفاً على الحج.

بل أنهم رجحوا تلك القراءة المتواترة بقراءة أخرى شاذة وردت
فى ذلك. حيث قال الإمام الرازى فى تفسيره: قرأ بعضهم: "وأقيموا الحج
والعمرة لله".

ثم قال: وهذا وإن كان قراءة شاذة جارية مجرى خبر الواحد،
لكنه بالإتفاق صالح لترجيح تأويل على تأويل.

ويكون معنى الآية - على قراءة النصب -: أئتوا بهما من
حدودهما وأحكامهما على ما فرض عليكم.

فالآية أمر بالابتداء والإتمام، أى أئتوا بهما تامين^(١).

وعليه يكون معنى "أتموا" عند من قال بذلك "أقيموا الحج
والعمرة لله".

حيث قالوا لما كان "أقيموا" فى قوله تعالى "فإذا أطمأننتم فأقيموا
الصلاة"^(٢) أى فاتوا الصلاة، كان معنى "أتموا" أقيموا^(٣).

ويوضح ذلك:

ما ذكره الإمام الرازى، بقوله: إن الإتمام قد يراد به فعل الشئ
كاملاً تاماً، ويحتمل أن يراد به إذا شرعتم فى الفعل فأتموه.

(١) راجع: معنى المحتاج ١/٤٦٠.

(٢) من الآية ١٥٣ من سورة النساء.

(٣) راجع الاستنكار ١١/١٤٢، ٢٤٣.



وإذا ثبت الاحتمال وجب أن يكون المراد من هذا اللفظ هو ذلك.

أما بيان الاحتمال:

فبدل عليه: قوله تعالى: "وإذ أبتلى إبراهيم ربه بكلمات فآتمهن"^(١) أى فعلهن على سبيل التمام والكمال.
وقوله تعالى: "ثم آتموا الصيام إلى الليل"^(٢) أى فافعلوا الصيام تماماً إلى الليل.

وحمل اللفظ على هذا أولى من قول من قال: فاشرعوا فى الصيام ثم آتموه، لأن على هذا التقدير يحتاج إلى الإضمار، وعلى التقدير الذى ذكرناه لا يحتاج إليه، فثبت أن قوله "وآتموا الحج" يحتمل أن يكون المراد منه الاتيان على نعت الكمال والتمام، فوجب حمله عليه^(٣).
وذهب الكاسانى: إلى أنها واجبة، وليست بفرض^(٤).

وذلك كصدقة الفطر والأضحية والوتر، ولكنها ليست بفريضة؛ لأنها عطف على الحج فى الآية، والشئ لا يعطف على نفسه فى الأصل، يقال: حج فلان وما اعتمر.

ثم إن وصفها بالحجة الصغرى فى قولهم: "العمرة حجة صغرى"^(٥) دليل على انحطاط رتبته عن الحج، فإذا كان الحج فرضاً،

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٢٨٣) من سورة البقرة.

(٣) راجع: تفسير الفخر الرازى ١٥١، ١٥٠/٥.

(٤) على أساس أن الأحناف يفرقون بين الفرض والواجب. المبسوط ٥٨/٤، فتح القدير ١٣٩/٣.

(٥) قال علاء الدين السمرقندى: فإما العمرة فعندنا ليست بفريضة.

وقال الشافعى فريضة، وهى الحجة الصغرى. تحفة الفقهاء ١/ ٣٩١.



فيجب أن تكون هي واجبة ليظهر الانحطاط، إذ الواجب دون الفرض، وبالتالي فهو لم يحتج بقراءة ابن مسعود الشاذة في هذا^(١).

وهكذا يتضح لنا مما سبق: أن من أسباب الخلاف في حكم العمرة الاختلاف في حجية القراءة الشاذة.

فما ذهب إليه الحنفية من أن العمرة سنة مؤكدة، وهو ما قال به أيضاً المالكية والشافعية - في القديم^(٢) - وأحمد - في إحدى الروايتين عنه - والزيدية^(٣) هو عمل بحجية القراءة الشاذة.

إلا أن المالكية لم يحتجوا بتلك القراءة الشاذة على سنية العمرة، لأن المعروف من مذهبهم أنها ليست بحجة.

وكذلك الحنابلة، فهم وإن كانوا يقولون بحجية القراءة الشاذة، إلا أنهم لم يحتجوا في ذلك بقراءة ابن مسعود - عليه السلام - في هذا، وذلك لأن هذا الحكم عند الحنابلة مخالف لما اتفق عليه جمهور الصحابة - رضي الله عنهم -.

ولأن تلك القراءة عند الشافعية لا دلالة فيها على سنيته ولا وجوبها، وإنما احتج كل هؤلاء بأدلة أخرى، سبق ذكرها.

(١) راجع: تحفة الفقهاء ٣٩١/١، المبسوط ٥٨/٤، فتح القدير ١٣٩/٣، الأم ١٣٢/٢، المجموع ٣/٨، مغنى المحتاج ١/ ٤٦٠. روضة الطالبين ٢٩٢/٢.

(٢) كان الشافعي ببغداد يقول: هي سنة لا فرض، وقال بمصر: هي فرض لازم كالحج مرة في الدهر. الأم للشافعي ١٣٢/٢، الإستنكار ٢٤١/١١.

(٣) راجع: المبسوط ٥٨/٤، بدائع الصنائع ٢٦/٢، المغنى ١٧٣/٣، فتح القدير ١٣٩/٣، المجموع ٥/٧.



المطلب الرابع

التتابع فى قضاء رمضان

إذا أفطر المسلم فى رمضان أياماً متتابعة لمرض أو سفر، فهل يجب قضاء ما أفطره متفرقاً، أم يجب عليه أن يقضيه متتابعاً؟
اختلف العلماء: ولهم فى ذلك مذهبين:

المذهب الأول:

يجب عليه أن يقضيه متتابعاً، وهو ما حكى عن أبى ابن أبى طالب وابن عمر -رضى الله عنهما- وإليه ذهب النخعى والشعبى وداود الظاهرى وغيرهم^(١).

وحجتهم فى ذلك: القراءة الشاذة الواردة عن أبى بن كعب -رضي الله عنه- بزيادة لفظ متتابعات فى قوله تعالى: "فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر" وتكون الآية هكذا "فعدة من أيام أخر متتابعات".

كما أيدوا ذلك:

- بقول النبى -ﷺ-: "من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه"^(٢).

- إن القضاء نظير الأداء، والتتابع واجب فى الأداء، فكان واجباً فى القضاء^(٣).

(١) راجع: بداية المجتهد ٢٩٩/١، المغنى ٨٠/٣.

(٢) راجع: السنن الكبرى ٢٥٩/٤، نيل الأوطار للشوكانى ٢٣٣/٤.

(٣) راجع: بدائع الصنائع ٧٦/٢.



أجيب عن ذلك: بأن التتابع في الأداء ما وجب لمكان الصوم،
ليقال: اينما كان الصوم كان التتابع شرطاً، وإنما وجب لأجل الوقت، لأنه
وجب عليهم صوم شهر معين، ولا يتمكن من أداء الصوم في الشهر كله
إلا بصفة التتابع، فكان لزوم التتابع لضرورة تحصيل الصوم في هذا
الوقت.

وهذا هو الأصل: أن كل صوم يؤمر فيه بالتتابع لأجل الفعل،
وهو الصوم يكون التتابع شرطاً فيه حيث دار الفعل.

وكل صوم يؤمر فيه بالتتابع لأجل الوقت، ففوت ذلك الوقت يسقط
التتابع وأن بقي الفعل واجب القضاء.

فإن من قال: لله على صوم شعبان، يلزمه أن يصوم شعبان
متتابعاً، لكنه إن فات شيء منه يقضى إن شاء متتابعاً. وإن شاء متفرقاً،
لأن التتابع ها هنا لمكان الوقت، فيسقط بسقوطه.

وبمثله لو قال: لله على أن أصوم شهراً متتابعاً، يلزمه أن
يصومه متتابعاً لا يخرج عن نذره إلا به، وأن أفطر يوماً في وسط الشهر
يلزمه الاستقبال لأن التتابع ذكر للصوم، فكان الشرط هو وصل الصوم
بعينه، فلا يسقط عنه أبداً^(١).

وعلى هذا صوم كفارة القتل والظهار واليمين، لأنه لما وجب
لعين الصوم لا يسقط أبداً إلا بالأداء متتابعاً.

والفقه في ذلك ظاهر وهوانه إذا وجب التتابع لأجل نفس الصوم
فما لم يؤده على وصفه لا يخرج عن عهدة الواجب.

(١) راجع: بدائع الصنائع ٧٧/٢



وإذا وجب لضرورة قضاء حق الوقت أو شرط التتابع لوجب الاستقبال، فيقع جميع الصوم في غير ذلك الوقت الذي أمر بمراجعة حقه بالصوم فيه ولو لم يجب لوقع عامة الصوم فيه، وبعضه في غيره، فكان أقرب إلى قضاء حق الوقت.

والدليل على أن التتابع في صوم شهر رمضان ليس شرطاً: ما قلنا من قضاء حق الوقت: أنه لو أفطر في بعضه لا يلزمه الاستقبال.

ولو كان التتابع شرطاً للصوم لوجب كما في الصوم المنذور به بصفة التتابع وكما في صوم كفارة الظهر واليمين والقتل.

وكذا لو أفطر أياماً من شهر رمضان بسبب المرض، ثم برأ في الشهر وصام الباقي، لا يجب عليه وصل الباقي بشهر رمضان، حتى إذا مضى يوم الفطر يجب عليه أن يصوم عن القضاء متصلاً بيوم الفطر كما في صوم كفارة القتل والإفطار إذا أفطرت المرأة بسبب الحيض الذي لا يتصور خلو شهر عنه، أنها كما طهرت يجب عليها أن تصلى وتتابع.

وها هنا ليس كذلك، بل يثبت له الخيار بين أن يصوم شوالاً متصلاً بين أن يصوم شهراً آخر.

فدل أن التتابع لم يكن واجباً لأجل الصوم، بل لأجل الوقت فيسقط بفوات الوقت، والله أعلم^(١).

- بل روى عن جماعة من أصحاب رسول الله -ﷺ- من نحو على وعبد الله بن عباس وأبى سعيد الخدرى وأبى هريرة وعائشة وغيرهم -رضى الله عنهم- أنهم قالوا: إن شاء تابع وإن شاء فرق.

(١) المرجع السابق.



غير أن علياً -عليه السلام- قال إنه يتابع لكنه إن فرق جاز، وهذا إشارة منه إلى أن للتتابع أفضل، ولو كان التتابع شرطاً عملاً بالقراءة الشاذة لما احتمل الخفاء على هؤلاء الصحابة^(١).

ثم إن ما استدل به القائلون بوجوب التتابع - وهو القراءة الشاذة. قال فيه ابن حزم: ومع فرض صحتها، فإنها معارضة بما ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

قال الكاساني: وبهذا الاجماع يتبين أن قراءة أبي وابن مسعود -رضي الله عنهما لو ثبتت فهي على النذب والاستحباب، دون الاشتراط، إذ لو كانت ثابتة وصارت كالمتلو وكان المراد بها الاشتراط، لما احتمل الخلاف من هؤلاء -رضي الله عنهم-.

بخلاف ذكر التتابع في صوم كفارة اليمين في حرف ابن مسعود -عليه السلام- لأنه لم يخالفه أحد من الصحابة في ذلك، فصار كالمتلو في حق العمل به^(٢).

المذهب الثاني:

لا يجب عليه ان يقضيه متتابعاً، وإليه ذهب الجمهور من الشافعية والحنابلة والحنفية.

غير أن الإمام أحمد جعله -أي التتابع- أحسن من التفريق. ولم يحتجوا بقراءة أبي بن كعب هذه^(٣).

(١) بداية المجتهد ٢٧٧/١، روضة الطالبين ٣١/١١، ٢٢، المبسوط ١٨١/٤، المغنى ٢٧٣/١١. بدائع الصنائع ٧٦/٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع: بدائع الصنائع ٧٦/٢ بداية المجتهد ٢٩٩/١، المجموع ٣٦٧/٦، المغنى ٨٠/٣، روضة الطالبين ٢٣٦/٢.



وإنما احتجوا:

- بقوله تعالى: " فعدة من أيام أخر"^(١).

فإنه - أى لفظ عدة - نكرة فى سياق الإثبات، فيكون ذلك أمر بصوم أيام على عدد تلك الأيام مطلقاً^(٢)، ولو كان لابد من التتابع لبينه كما فى القتل والظهار.

قال تعالى - فى كفارة الظهار -: فصيام شهرين متتابعين من " قبل أن يتماسا "^(٣).

وقال فى كفارة القتل "فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله"^(٤).

- وقوله تعالى: " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر "^(٥) فى إيجاب التتابع نفى اليسر وإثبات العسر، وذلك منتف بظاهر الآية. وهكذا يتضح من أسباب الخلاف فى هذه المسألة الخلاف فى حجية القراءة الشاذة.

(١) من الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

(٢) وذلك يصدق على ما كان مجتمعاً ومتفرقاً، لأنه يحصل من كل واحد منهما عدة. وعلى هذا يكون تفسير الآية: ومن كان مريضاً أو مسافراً فأفطر فليصم عدة الأيام التى أفطر فيها من أيام أخر متتابعات أو غير متتابعات.

(٣) من الآية (٤) من سورة المجادلة

(٤) من الآية (٩٢) من سورة النساء.

(٥) من الآية (١٨٥) من سورة البقرة.



حيث أن من قال بأن القراءة الشاذة حجة أثخذ بترك القراءة بالإضافة إلى الأدلة الأخرى.

ومن لم يحتج بالقراءة الشاذة من الشافعية والحنابلة والحنفية لم يحتجوا بقراءة أبي بن كعب هذه.

وإنما احتجوا بالقراءة المتواترة وهي قوله تعالى: "ومن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر".

هذا، وقد كان على الحنفية أن يوجبوا التتابع في قضاء رمضان، عملاً بالقراءة الشاذة، كما أوجبوا التتابع في صيام كفارة اليمين بالقراءة الشاذة.

إلا أنهم فرقوا بين القراءتين: بأن قراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- قد بلغت حد الشهرة، بينما قراءة أبي لم تكن كذلك.

قال الإمام النسفي: وكتاب الله تعالى أوجب علم اليقين، لأنه أصل الدين، وبه ثبتت الرسالة، وقامت الحجة على الضلالة، ولهذا لم يشترط التتابع في قضاء رمضان؛ لافضائه إلى الزيادة على النص بخبر الواحد، بخلاف قراءة ابن مسعود "فصيام ثلاثة أيام متتابعات" لأنها مشهورة، فيجوز الزيادة بها^(١).

(١) راجع: كشف الأسرار للنسفي ١٨/١.



قال الزيلعي:

فإن قيل: قراءة أبي "قعدة من أيام آخر متتابعات" فيجب العمل بها كما قلتم يجب العمل بقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين "ثلاثة أيام متتابعات"^(١).

قلنا: قراءة أبي بن كعب ليست بمشهورة، فلا يجوز التخصيص بها، بخلاف قراءة ابن مسعود؛ لأنها مشهورة^(٢).
وأما الحنابلة:

وإن كانوا قد احتجوا بالقراءة الشاذة في بعض المواضع - كالحنفية - إلا أن عدم إيجاب التتابع في قضاء رمضان عندهم يرجع إلى أن قراءة أبي بن كعب - رضي الله عنه - لم تثبت صحتها عندهم^(٣).
وكذلك الشافعية:

كان عليهم أن يوجبوا التتابع في قضاء رمضان، إذ هم يرون أن القراءة الشاذة حجة على ما هو المعتمد من مذهبهم، إلا أنهم لم يقولوا بذلك لأن قراءة أبي بن كعب هذه منسوخة عندهم تلاوة وحكماً، بما جاء عن عائشة - رضي الله عنها - قالت "نزلت" قعدة من أيام آخر متتابعات" فسقطت "متتابعات" وبقي الأمر على إطلاقه^(٤).

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة بدون لفظ متتابعات.

(٢) راجع: تبیین الحقائق ٥٦/٢.

(٣) راجع: المغنى ٢٧٣/١١.

(٤) راجع: روضة الطالبين ٢٢، ٢١/١١.



المطلب الخامس

التتابع في صوم كفارة اليمين

اتفق الفقهاء على أن الحائث في يمينه، إن لم يجد طعاماً ولا كسوة ولا عتقاً يجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام؛ لقوله تعالى: "فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام"^(١).

ولكنهم اختلفوا في اشتراط التتابع في الأيام الثلاثة.

حيث قرأ عبد الله بن مسعود وأبى بن كعب -رضى الله عنهما- "فصيام ثلاثة أيام"، متتابعات بزيادة لفظ "متتابعات".

فذهب الشافعي في الأظهر، ومالك وأحمد - في رواية - عنه: إلى أن صيام كفارة اليمين لا يشترط فيه التتابع، بل له أن يصومه متتابعاً ومتفرقاً^(٢).

وذهب الحنفية وأحمد بن حنبل - في ظاهر المذهب - إلى أن التتابع شرط في كفارة اليمين، فلو صام متفرقاً لم يصح^(٣).
وحجة أصحاب المذهب الأول:

ظاهر قوله تعالى: "لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما

(١) من الآية (٨٩) من سورة المائدة.

(٢) راجع: المدونة ٤٣/٢، بداية المجتهد ١/ ١٨؛ روضة الطالبين ١١/ ٢١، ٢٢، حاشيتي قليوبي وعميرة ٤/ ٢٧٥، الأم ١٠٣/٢.

(٣) راجع: بداية المجتهد ١/ ٤١٨ المبسوط ٨/ ١٥٥. المغنى ١١/ ٢٧٣.



تطعمون أهلكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
ذلك كفارة أيماكم إذا حلفتم" (١).

- فالصوم في هذا الموضع ذكر مطلقاً عن صفة التتابع.

ولا يحتجون بقراءة ابن مسعود، فبقى الأمر على إطلاقه.

كما أيدوا ما ذهبوا إليه بأمرين:

أولهما: القيلس، وهو القياس على صيام المتمتع، والجامع أنه
صوم أيام ثلاثة، وصوم المتمتع لا يشترط فيه التتابع.

والثاني: أن اليمين حق الله تعالى، وحق الله مبنياً على المباشرة،
فاشترط التتابع في كفارة اليمين زيادة في العسر.

بخلاف الظهار والقتل فإنهما حق آدمي، يجوز التغليظ والتعسير
فيهما (٢).

أما أصحاب المذهب الثاني: القائلون: بأن التتابع شرط في كفارة
اليمين فحجّتهم في ذلك:

ما جاء في قراءة أبي وعبد الله بن مسعود -رضي الله عنهما- "فصيام ثلاثة
أيام" متتابعات، فإن قراءته مشهورة، والزيادة في الخبر المشهور
صحيحة، فيزاد على القراءة المعروفة وصف التتابع بقراءته.

كما أيدوا ما ذهبوا إليه: بالقياس على كفارة القتل والظهار.

(١) الآية (٨٩) من سورة المائدة.

(٢) راجع: السيل الجرار ٢٩/٤، المبسوط ١٨١/٤، حاشيتي قليوبى وعميرة ٢٧٥/٤.



حيث يقول الحق سبحانه وتعالى فى كفارة الظهر: فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا^(١).

ويقول سبحانه وتعالى فى كفارة القتل الخطأ "فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله"^(٢).

والجامع أنه صوم فى كفارة، لا ينتقل إليه إلا بعد العجز عن العتق^(٣).

قال ابن قدامة: ولنا قراءة أبى وعبد الله بن مسعود: "فصيام ثلاثة أيام متتابعات".

وهذا إن كان قرآنا فهو حجة؛ لأنه كلام الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وإن لم يكن قرآنا فهو رواية عن النبى -ﷺ- إذ يحتمل أن يكونا -أى أبى وعبد الله بن مسعود- سمعا من النبى -ﷺ- ذلك تفسيرا، فظناه قرآنا، فتثبت له رتبة الخبر، ولا ينقص عن درجة تفسير النبى -ﷺ- للآية، وعلى كلا التقديرين فهو حجة يصار إليه^(٤).

قال محمد بن الحسن الشيبانى: وإذا حنث الرجل فى يمينه، وهو معسر ولا يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم، فعليه صيام ثلاثة أيام

(١) من الآية (٤) من سورة المجادلة.

(٢) من الآية (٩٢) من سورة النساء

(٣) المبسوط ١٥٥/٨، الام ١٠٣/٢، تكمله المجموع ١٢٣/١٨ بدائع الصنائع ٧٦/٢

(٤) المغنى لابن قدامة ٢٧٣/١١.



متتابعة، فإن صامها متفرقة لم يجز عنه، بلغنا أنه في قراءة ابن مسعود " ثلاثة أيام متتابعة ^(١) ".

وعلى هذا يتبين: أنه كان لإختلاف الأصوليين في الاحتجاج بالقراءة الشاذة سبب في أختلاف الفقهاء في وجوب التتابع في صيام كفارة اليمين.

حيث أن من قال: بأن القراءة الشاذة حجة - وهم الحنفية وأحمد بن حنبل في ظاهر المذهب - قال بأن التتابع شرط في صوم كفارة اليمين، فلو صام متفرقاً لم يصح ^(٢).

ومن قال بأن القراءة الشاذة ليست بحجة - وهو ما ذهب إليه الشافعي في الأظهر ومالك وأحمد - في رواية عنه - قال بأن التتابع ليس بشرط في صوم كفارة اليمين ^(٣).

(١) راجع كتاب الأصل المعروف بالمبسوط لمحمد بن الحسن الشيباني ١٨٨/٣.

(٢) راجع: بدائع الصنائع ٧٦/٢، المبسوط ١٨١/٤، المغنى ٢٧٣/١١.

(٣) راجع: تكملة المجموع ١٢٣/١٨، السيل الجرار ٢٩/٤، بداية المجتهد ٤١٨/١.



المطلب السادس

وجوب نفقة القرابة

ذهب الحنفية: إلى وجوب النفقة على كل ذى رحم محرم، فلا تجب إذا كان ذا رحم فقط، كابن العم، أو كان محرماً فقط كالأخ رضاعاً، بل لأبد أن يجتمع الأمران^(١).

وحجتهم فى ذلك: قراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- فى ذلك، حيث قرأ قوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك" ^(٢).

قرأها "وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك".

قال الكاسانى: عرفنا ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-.

فيكون المراد بالوارث: القريب الذى له رحم محرم، لا مطلق الوارث.

ولأن وجوبها فى القرآن معلول بكونها صلة الرحم، فيختص وجوبها بقرابة يجب وصلها ويحرم قطعها، وإن لم يوجد لم تجب^(٣).

(١) راجع: بدائع الصنائع ٣١/٤.

(٢) الآية (٢٣٣) من سورة البقرة.

(٣) راجع: بدائع الصنائع ٣١/٤، المبسوط ٢٢٣/٥، الام ١٠٠/٥.



وذهب الحنابلة: إلى أن النفقة تجب على كل قريب وارث بقدر الارث ولا يشترطون كونه ذا رحم محرم^(١).

وحجتهم في ذلك:

قوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك"^(٢).

حيث قالوا: بأن لفظ "الوارث" في تلك الآية مفرد معرف "بأل" الجنسية، فيفيد العموم، ولم تفصل الآية بين وارث هو ذو رحم محرم، ووارث ليس بمحرم.

- ما روى عن رسول الله - ﷺ - أنه قال "أبدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك، وإن فضل عن أهلك شيء فإدى قرابتك، فإن فضل عن ذى قرابتك شيء، فهكذا وهكذا"^{(٣) (٤)}.

وهنا يظهر التفريع على مدى حجية القراءة الشاذة.

حيث أن من احتج بالقراءة الشاذة - وهم الحنفية - أوجبوا النفقة على كل ذى رحم محرم.

(١) راجع: المغنى ٢٦٥/٩.

(٢) الآية (٢٣٣) من سورة البقرة.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٨٢/٧، سنن النسائي ٣٠٤/٧. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٩/٣.

(٤) المغنى لابن قدامة ٢٦٥/٩، وما بعدها، كشف القناع ٤٨٠/٥.



ومن لم يحتج بقراءة ابن مسعود الشاذة - وهم الحنابلة - أوجبوا النفقة على كل قريب وارث بقدر الإرث، ولا يشترط كونه ذا رحم محرم. وقد خالف الحنابلة هنا أصولهم - إذ الراجح من مذهبهم هو الاحتجاج بالقراءة الشاذة - لوجود الأحاديث والأدلة المخالفة لها.

أما المالكية والشافعية: فقد سلكوا مسلكاً آخر، بقولهم "إن النفقة لا تجب إلا على الوالدين والمولودين" ويحملون الآية على ترك الإضرار. فيكون قوله تعالى: "وعلى الوارث مثل ذلك". المعنى فيه لا يرجع إلى جميع ما تقدم، وإنما يرجع إلى تحريم الإضرار ويكون المراد: وعلى الوارث من تحريم الإضرار بالأُم ما على الأب.

كما قال القرطبي نقلاً عن طائفة من العلماء: وهذا هو الأصل، ومن ادعى أنه يرجع العطف فيه إلى جميع ما تقدم فعليه الدليل^(١).

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٩/٣.



المطلب السابع

مقدار الرضاع المحرم

أختلف العلماء في القدر المحرم من الرضاع:

فذهب الشافعية والحنابلة - في الراجح من مذهبهم - إلى تحديد القدر المحرم من الرضاعة.

وهؤلاء أنقسموا إلى ثلاث فرق.

فقال طائفة: لا تحرم المصّة ولا المصتان وتحرم الثلاث رضاعات فما فوقها، وبه قال أبو عبيد وأبو ثور.

وقالت طائفة: المحرم خمس رضاعات، وبه قال الشافعي.

وقالت طائفة: عشر رضاعات^(١).

وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي وكذلك الإمام مالك أصحابه: إلى أن الرضاع المحرم ليس له قدر معلوم، فكل مقدار يحرم، قليلاً كان أو كثيراً^(٢).

(١) راجع: بداية المجتهد ٣٣/٢، ٣٤، الأم ٤٤/٥ وما بعدها، شرح المحلى على

منهاج الطالبين ٦٣/٤، المغنى ١٩٣/٩، بداية المجتهد ٣٥/٢.

(٢) راجع: بدائع الصنائع ٧/٤، فتح القدير ٤٣٨/٣، المدونة ٤٠٦/٢، شرح الزرقاني

١٧٦/٤، الأحوال الشخصية للإمام محمد أبو زهرة ص ٧٩، ٨٠.



ومن أسباب الخلاف في ذلك: القراءة الشاذة:

حيث استدل أصحاب المذهب الأول:

بالقراءة الشاذة المروية عن السيدة عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفى رسول الله - ﷺ - وهن فيما يقرأ من القرآن^(١).

فهى مبينة ومقيدة لمطلق قوله تعالى: "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة"^(٢).

وبما روى عن عائشة - رضى الله عنها - من أن سهلة بنت سهيل أتت النبي - ﷺ - فقالت له: إن سالماً كان منا حيث علمت، كنا نعهده ولداً، وكان يدخل على فلما أنزل الله عز وجل فيه وفى أشباهه أنكرت وجه أبى حذيفة إذا راه يدخل على.

فقال - ﷺ - أرضعيه خمس رضعات، ثم يدخل عليك كيف شاء، فإنما هو أبئك^(٣).

(١) راجع: صحيح مسلم بشرح النووي ٢٩/١٠، شرح المحلى على منهاج الطالبين ٦٣/٤.

وقد قال النووي معقياً على هذا الخبر: ومعناه: أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى أنه - ﷺ - توفى - ﷺ - وبعض الناس يقرأ: "خمس رضعات" ويجعلها قرأنا متلوا، لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أن هذا لا يتلى.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٣) راجع: فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٥١/٩، بداية المجتهد ٣٥/٢.



وما روى أيضاً عن عائشة -رضي الله عنها- أنه -ﷺ- قال: "لا تحرم المصّة ولا المصتان"^(١).

أما الحنفية والمالكية: القائلين بأن قليل الرضاع وكثيره يحرم.

فقد استدلوا بإطلاق قوله تعالى "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم"

حيث علق التحريم بالإرضاع من غير تقدير بقدر معين، فكيفما وجد الإرضاع وجد التحريم.

مما تقدم يتضح: أن سبب الخلاف في هذه المسألة مرجعه إلى شيئين:

١- القراءة الشاذة التي رواها عائشة -رضي الله عنها- والتي تنص على أن الرضاع الذي يحرم الزواج هو خمس رضاعات. وهو فيه معارضة لعموم قوله تعالى: "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة".

٢- أن هناك أحاديث في ذلك معارضة لبعضها البعض، كما أنها في الجملة معارضة لعموم قوله تعالى: "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة".

لكل ذلك أختلف الفقهاء في قدر الرضاعة المحرم.

فمن رجع ظاهر القرآن على الأحاديث الواردة في الرضاع - وهم الحنفية والمالكية - قال تحرم المصّة والمصتان.

(١) راجع: صحيح مسلم كتاب الرضاع ٢٨/١٠، نصب الراية ٢/٢١٧، كتاب الرضاعة.



خاصة: وأن المالكية من أصولهم عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة.

أما الحنفية: وإن كانوا يحتجون بالقراءة الشاذة، إلا أن تلك القراءة التي وردت عن السيدة عائشة -رضي الله عنها- غير مشهورة، حتى تقيد مطلق الآية^(١).

ومن جعل الأحاديث مفسرة للآية - وهم الشافعية والحنابلة - وجمع بينها وبين الآية، رجع مفهوم دليل الخطاب في قوله -ﷺ- "لا تحرم المصة ولا المصتان" على مفهوم دليل الخطاب في حديث سهلة، وقال للثلاثة فما فوقها تحرم.

ثم قال: حديث الخمس هو الأرجح من حديث المصة والمصتين؛ لأن حديث الخمس صريح في دلالة، حيث يقول الصنعاني: وهذا - أى حديث الخمس - إن عارضه مفهوم حديث المصة.

والمصتين، فإن الحكم في هذا منطوق وهو أقوى من المفهوم، فهو مقدم عليه^(٢).

هذا، ولما كانت مسألة إنبات وإنشاز العظم التي تجعل الرضيع كجزء من الأم المرضعة أمر خفي ويختلف باختلاف الرضعات، أرجح للرأي القائل بأن قليل الرضاع وكثيرة سواء في التحريم. عملاً بعموم قوله تعالى: "وامهاتكم من الرضاعة".

(١) راجع الجامع لأحكام القرآن ١١١/٥، فتح القدير ٤٣٨/٣، بدائع الصنائع ٧/٤، شرح الزرقاني ١٧٦/٤.

(٢) راجع: سبل السلام ٤٠١/٣.



وعملاً بما هو مقرر عند علماء الاصول: أن علة الحكم إذا لم تكن ظاهرة منضبطة ربط الحكم بما هو مظنة لتلك العلة مما هو ظاهر منضبط.

ومتى تعارض مانع ومبيح قدم المانع؛ لأنه أقوى.

وان كنت ارجح أيضاً القول: بان التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات، وذلك متى اكتشف هذا الرضاع بعد الدخول وقيام الزوجيه لما في ذلك من مراعاة المصلحة ورفع الحرج.

خاصة: وان ابن حزم قال: وهذان - أى حديث السيدة عائشة - رضى الله عنها - وخبر سهلة - خبران فى غاية الصحة ولا يسع احداً الخروج عنهما^(١).

(١) للوقوف على المزيد من ذلك راجع: روح المعانى ١٦٠/٢، المحلى لابن حزم

١٩٢/١١، سبل السلام ٤٠٨/٣.



المطلب الثامن

وقوع الطلاق بعد انتهاء مدة الإيلاء

اختلف الفقهاء فى وقوع الطلاق بعد مضى مدة الإيلاء:

فذهب مالك والشافعى وأحمد وداود والليث: إلى أنه إذا مضت مدة الإيلاء، فإن المرأة تطالب زوجها بالفيئة أو الطلاق، فإن امتنع الزوج عنهما طلقها الحاكم عليه، وهو قول على وابن عمر -رضى الله عنهما-^(١).

وذهب أبو حنيفة وأصحابه: إلى القول بأنه إذا انقضت مدة الإيلاء فإن الطلاق يقع بنفسه بلا تخيير، وهو قول ابن مسعود وجماعة من التابعين^(٢).

أدلة الجمهور:

استدل الجمهور بما يلى:

- قوله تعالى: "لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم"^(٣).

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١١٤/٣، المغنى ٥٤٠/٨، بداية المجتهد ٩٣/٢.

(٢) راجع: فتح القدير ١٩١/٤، المبسوط ٢٠/٧، تبين الحقائق ٢٦١/٢، بداية المجتهد ٩٣/٢.

(٣) الأيتان (٢٢٦، ٢٢٧) من سورة البقرة



فقوله تعالى: " وإن عزموا الطلاق " صريح في أن وقوع الطلاق إنما يكون بإيقاع الزوج. إذ لا بد من مراعاة قصده واعتبار عزمه، لأنه لو وقع الطلاق بانقضاء المدة لما كان هناك حاجة إلى العزم عليه بعد وقوعه.

وقوله تعالى " فإن الله سميع عليم " يقتضى أن يصدر من الزوج شئ يكون مسموعاً ولا يكون ذلك إلا بتقدير الآية على هذا النحو: فإن عزموا الطلاق وطلقوا فإن الله سميع لكلامه عليم بما في قلوبهم، ولو كان يقع بمضى المدة لكفى قوله: "فإن الله عليم" لما عرف من بلاغة القرآن^(١).

- روى عن جمع من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يقولون: ليس على الزوج شئ حتى تمضى أربعة أشهر فيوقف، فإن فاء وإلا طلق، وهذا القول مروى عن عمر وعثمان وعلى وأبى الدرداء وعائشة وابن عمر وابن عباس - فى رواية، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وطاووس ومحمد بن كعب والقاسم^(٢).

أدلة الأحناف:

استدل الأحناف على وقوع الطلاق بمجرد مضى مدة الأربعة أشهر بما يلى - إن قوله تعالى: "للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر" كقوله تعالى "والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء"^(٣).

(١) راجع: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١٤/٣، المغنى ٥٤٠/٨، بداية المجتهد ٩٣/٢.

(٢) راجع: فتح البارى ٣٣٥/٩، نيل الأوطار ٢٥٥/٦، سبل السلام ٣٣٥/٣.

(٣) من الآية (٢٢٨) من سورة البقرة.



إذ لما كانت البيئونة واقعة بمضى المدة فى تربص الأقرءاء؁ وحب مثله فى الإيلاء؁ والمعنى الجامع بينهما ذكر التربص فى كل واحدة من المدينين.

ثم إن كل واحدة من المدينين واجبة عن قوله؁ وتعلق بها حكم البيئونة فلما تعلق إحداهما بمضيها كانت الأخرى مثلها للمعنى الذى ذكرناه^(١).

- ما روى أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت - رضى الله عنهما- كانا يقولان فى الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فهى تطليقه واحدة وهى أحق بنفسها؁ وتعتد عدة المطلقة^(٢).

وهكذا استدل كل فريق على دعواه بنصوص من القرآن والسنة.

ففى الوقت الذى فيه يستدل الجمهور بنصوص من القرآن وروايات لبعض الصحابة تنص على أنه إذا انقضت مدة الإيلاء: إما أن يفى؁ وإما أن يطلق

نجد الأحناف فى الجانب المقابل يستدلون أيضا بنصوص من القرآن وآثار لبعض الصحابة تنص على وقوع الطلاق بمضى المدة مباشرة.

إلا أن من النصوص التى استدل بها الأحناف فى ذلك: القراءة الشاذة المروية عن ابن مسعود وأبى بن كعب.

(١) راجع: فتح القدير ١٩١/٤؁ المبسوط ٢٠/٧ وما بعدها؁ تبين الحقائق ٢٦١/٢ وما بعدها

(٢) راجع: تفسير أبى كثير ٢٥٤/١؁ فتح البارى ٣٧٧/٩؁ نيل الأوطار ٢٥٦/٦



حيث قرأ قوله تعالى "فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم" "فإن فاعوا فيهن" بزيادة فيهن.

فهذه القراءة تنص على أن الفيء لابد أن يكون في الأشهر الأربعة، وإن لم يفئ الزوج في هذه الأشهر واستمر في أيمانه كان ذلك عزمًا منه على الطلاق^(١).

قال صاحب العناية على الهداية: فنظرنا فإذا قراءة ابن مسعود: "فاعوا فيهن" ترجح أحد الجائزين وهو كون الفئ في المدة. إما باعتبار أن الأصل توافق القراءتين. أو احدهما شاذة تنزل تفسيراً للمراد بالأخرى.

وإما باعتبار أنها تستقل بإثبات كونه في المدة، إذا لا تعارض القراءة المشهورة، لأنها أعم من كونها فيها أو بعدها، بناءً على أنها حجة عندنا.

ولاشك أن القراءة الشاذة إنما يقرؤها الراوى خبراً عن صاحب الوحي قرآنًا، فانتهاء القرآنية لعدم الشرط، وهو التواتر انتفاء الأخص، فإن القرآنية أخص من الخبرة، وانتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم. فدار الأمر بين كونها قرآنًا، أو خبراً عن صاحب الوحي، وذلك دوران بين الحجية على وجهه، وبينها على وجه آخر لا بين الحجية وعدمها^(٢).

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٤/٣، البحر الزخار ٢٤٦/٤ السيل الجرار ٤٢٦/٢، بداية المجتهد ٩٩/٢

(٢) راجع: العناية على الهداية ١٩١/٤.



قلت: ولعل هذه القراءة هي التي تقوى رأى الأحناف، خاصة وأنها تتمشى مع روح التشريع فى هذه المسألة.

الأمر الذى جعل الإمام القرطبى - وهو مالكى المذهب - يختار هذا الرأى بقوله: قلت: وإذا تساوى الاحتمال كان قول الكوفيين أقوى قياساً على المعدة بالشهور، إذا كل ذلك أجل ضربة الله تعالى: فبانقضائه انقطعت العصمة، فكذاك الإيلاء، حتى لو نسي ألفئ وانقطت المدة لوقع الطلاق^(١).

(١) راجع: الجامع لاحكام القرآن للقرطبى ١١٥/٣.



المطلب التاسع

إنظار المدين المعسر

الحق سبحانه وتعالى أمر الدائن أن يمهل المدين في حالة إعساره إلى أن يتمكن من أداء الدين، بقوله تعالى: "وَأَنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ"^(١).

غير أنه قد حصل خلاف بين العلماء في حكم الأنظار المأمور به في الآية.

فذهب عامة الفقهاء: إلى القول بأن الإنظار واجب عند العسر في كل دين، لا في خصوص دين الربا، فكل من أعسر أنظر^(٢).

وجبتهم في ذلك: القراءة المتواترة الواردة في المصحف العثماني "وإن كان ذو عسرة ربفعه (ذو) وتكون (كان) على هذا تامة.

أي بمعنى: وجد أو حدث أو وقع.

وعلى هذا يكون معنى الآية: وإن وجد ذو عسرة من الناس - سواء أكان المدين بالربا أم غيره - فنظرة إلى ميسرة^(٣).

وذهب ابن عباس وشريح والضحاك والسدي وإبراهيم: إلى القول بأن الإنظار مختص بدين الربا فقط.

(١) من الآية (٢٨٠) من سورة البقرة.

(٢) المراجع السابقة

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/٣٧١، تفسير الطبري ٥/١٢٠.



أما الديون الأخرى وسائر المعاملات الأخرى فليس فيها إنظار، بل تؤدي إلى أهلها، أو يحبس فيه حتى يوفيه.

ولذلك فقد روى أن شريحاً حبس أحد المدينين.

ف قيل له: أنه معسر، والله يقول في كتابه "وإن كان ذو عسر فنظرة إلى ميسرة".

فقال له شريح: إنما ذلك في الربا خاصة، يقول تعالى "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" ^(١) ولا يأمرنا الله بشئ ثم يعذبنا عليه ^(٢).

وحجتهم في ذلك:

القراءة الشاذة التي قرأ بها عثمان - رضى الله عنه -، ووردت في مصحف أبي بن كعب، وهى "وإن كان ذا عسرة فنظرة إلى ميسرة" بنصب لفظ "ذا".

وتكون (كان) على هذا النحو ناقصة.

ويكون اسمها ضميراً يعود على التائب من الربا المستفاد من قوله تعالى "وإن تبتم فلکم رعوس أموالکم".

ويكون المعنى: وإن كان الذى عليه الربا ذا عسرة فنظرة إلى ميسرة ^(٣).

(١) من الآية (٥٨) من سورة النساء.

(٢) راجع: التفسير الكبير ١٠٢/٧، الجامع لأحكام القرآن ٣/٣٧١.

(٣) راجع: البحر المحيط ٣٤٠/٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/٣٧١ وما بعدها، التفسير الكبير ١٠٢/٧ وما بعدها.



وقد أيد أصحاب هذا الإتجاه مذهبهم: بأن هذه الآية وردت عقب آيات الربا، فتكون خاصة بدين الربا دون غيره من الديون الأخرى. بيان ذلك: أن الله تعالى قال فى الآية المتقدمة " وإن تبتم فلکم رءوس أموالکم " من غير بخر ولا نقص.

ثم قال فى هذه الآية " وإن كان من علیه معسراً وجب إنظاره إلى وقت القدرة، لأن النظرة يراد بها التأخر، فلا بد من حق تقدم ذكره حتى يلزم التأخر، وهذا الحق هو دين الربا^(١). وأجيب عن ذلك:

بأنه يجوز أن تكون الواو فى قوله: " وإن كان " للاستئناف، وحينئذ تكون الجملة منفصلة عن ما قبلها مبتدئة حكماً جديداً فى حق عموم الغارمين، إلا أنها جاءت بعد آيات الربا لما بينهما من المناسبة فى الدين. وعلى هذا فإن طلب انظار المدين حتى يمتلك ما يوفى به دينه عام لكل المدينين، ولا يختص بدين الربا فقط^(٢).

قلت: وما ذهب إليه البعض من أن الانظار خاص بدين الربا؛ استناداً إلى القراءة الشاذة فى ذلك: " وإن كان ذا عسرة " فهو وإن كان عملاً بحجية القراءة الشاذة.

إلا أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجع فى نظرى.

(١) المراجع السابقة.

(٢) راجع: البحر المحيط ١٥٠/٢.



وذلك لما ورد عن ابن العربي أنه قال: أما من قال أنه في دين الربا فضعيف، فإن الآية وإن كان أولها خاصاً، فإن آخرها عامة، فخصوص أولها لا يمنع من عموم آخرها^(١).

هذا بالإضافة إلى أن ذلك يتمشى مع مبدأ التسامح والتجاوز الذي قرره الشريعة الإسلامية، حيث قال النبي -ﷺ- رحم الله عبداً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى^(٢).

وقال: "من أنظر معسراً كان له بكل يوم صدقة"^(٣).

(١) راجع: أحكام القرآن لابن العربي ٢٤٥/١.

(٢) راجع: سنن ابن ماجه ٧٤٢/٢، كتاب التجارات.

(٣) راجع: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ٢٧٤/٩.



المطلب العاشر

قطع يمين السارق

اتفق الفقهاء: على أن السارق إذا سرق ما يقطع به قطعت يده اليمنى^(١)، ولكنهم اختلفوا في مأخذ الحكم - أى دليله - إلى مذهبين.

وسبب الاختلاف: يرجع إلى الخلاف فى حجية القراءة الشاذة.

حيث يقول الحق سبحانه وتعالى: " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"^(٢).

قرأ ابن مسعود - رضي الله عنه -: "فاقطعوا أيماهما" وهى قراءة شاذة.

فمن قال: بأن القراءة الشاذة ليست بحجة، قال: مأخذ الحكم هنا السنة.

وهو ما روى عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أن امرأة سُرقت على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فجنّ بها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالوا -يعنى أهلها- نفديها.

فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اقطعوا يدها.

فقالوا نحن نفديها بخمسمائة دينار.

(١) فقد روى عن أبى بكر وعمر وعلى -رضي الله عنهما- أنهم قالوا إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه، ولم يخالفهم فى ذلك أحد، فكان أجماعاً. الشرح الكبير ٤/٦٦، حاشية قليوبى على منهاج الطالبين ٤/١٩٨.

(٢) من الآية (٣٨) من سورة المائدة.



قال: اقطعوا يدها"، قال -أى سيدنا عبد الله- فقطعت يدها اليمنى (١) (٢).

ومن قال بأن القراءة الشاذة حجة -وهم الحنفية والحنابلة- قالوا: مأخذ الحكم هنا: قراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- "فاقطعوا أيماهما".

وهي قراءة مشهورة، فكانت خبراً مشهوراً، فيقيد إطلاق النص. وهذا من تقيد المطلق، لا من بيان المجمل، لأن الصحيح أنه لا إجمال في قوله تعالى: "فاقطعوا أيديهما" (٣).

وقد قطع -رضي الله عنه- اليمين، وكذا الصحابة.

فلو لم يكن التقيد مراداً، أو كان الإطلاق مراداً، والأمثال يحصل بكل، لم يقطع إلا اليسار على عادته من طلب الأيسر لهم ما أمكن (٤).

وفى كنز الدقائق: وأما كونها اليمين فبقراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- فاقطعوا أيماهما، وهي مشهورة، فكان خبراً مشهوراً.

فيقيد إطلاق النص، فهذا من تقيد المطلق لا من بيان المجمل، لأن الصحيح أنه لا إجمال في الآية.

وقد قطع -رضي الله عنه- اليمين، والصحابة -رضى الله عنهم- (٥).

(١) مسند أحمد ١٧٧/٢.

(٢) الشرح الصغير للرددير ١٧٠/٤، بداية المجتهد ٥٧٦/٢.

(٣) راجع: شرح فتح القدير ٣٩٥/٥.

(٤) فتح القدير ٣٩٤/٥.

(٥) راجع: كنز الدقائق ٢٣٥/٢، فتح القدير ٣٩٣/٥.



كما يعلل الكاساني قطع اليمنى بقوله: "لأن ابن مسعود قرأ "فاقطعوا أيماهما" ولا يظن بمثله أن يقرأ ذلك من تلقاء نفسه، بل سماعاً من رسول الله - ﷺ - فخرجت قراءته مخرج التفسير لمبهم الكتاب العزيز.

وهكذا روى عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - في قوله عز وجل "فاقطعوا أيديهما" أنه قال "أيماهما".

كما يقول ابن قدامة: "لا خلاف بين أهل العلم في أن السارق أول ما يقطع منه اليمنى من مفصل الكف، وهو الكوع، وفي قراءة عبد الله بن مسعود "فاقطعوا أيماهما" وهذا إن كان قراءة، وإلا فهو تفسير^(١).

قال في شرح منتهى الإرادات: "وإذا وجب القطع قطعت يده اليمنى لقراءة ابن مسعود "فاقطعوا أيماهما" وهو إما قراءة أو تفسير سمعه من النبي - ﷺ - إذ لا يظن بمثله أن يثبت شيئاً من القرآن برأيه"^(٢). قلت: ففي هذه المسألة اتفق الفقهاء على الحكم إلا أنهم تفاوتوا في مأخذه.

فالبعض استدلل على ذلك بقراءة ابن مسعود وغيره: فاقطعوا أيماهما، حيث فسرت هذه القراءة لفظ أيديهما في قوله تعالى: "فاقطعوا أيديهما".

(١) راجع: بدائع الصنائع ٧٤/٩، فتح القدير ٣٩٣/٥، المغنى ١٠/١٦٤.

(٢) شرح منتهى الإرادات ٣٧٣/١.



والبعض الآخر استدل بما صح عن النبي -ﷺ- وأصحابه من أنهم كانوا يقطعون يمين السارق، فكان ذلك أيضاً تفسيراً لقوله تعالى: "فاقطعوا أيديهما".

ومن هنا يظهر التفريع:

حيث أن من احتج بالقراءة الشاذة - وهم الحنفية والحنابلة - قال ما أخذ للحكم هنا قراءة ابن مسعود الشاذة.

ومن لم يحتج بالقراءة الشاذة، قالوا: مأخذ الحكم هنا هو السنة.



المطلب الحادي عشر

السارق إذا عاد إلى السرقة

اتفق الفقهاء على أن السارق تقطع يده اليمنى في السرقة الأولى، فإذا سرق ثانية قطعت رجله اليسرى

ولكن اختلفوا في قطع اليد اليسرى في السرقة الثالثة، والرجل اليمنى في السرقة الرابعة

فذهب الحنيفة والحنابلة والإمامية: إلى القول بأنه لا يقطع من السارق عضوا بعد قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، ولكن يعزر بالحبس حتى تظهر توبته^(١).

وذهب الشافعية والمالكية: إلى القول بأن السارق إذا سرق في المرة الثالثة تقطع يده اليسرى، فإن عاد وسرق في المرة الرابعة قطعت رجله اليمنى^(٢).

هذا وقد استدلل أصحاب المذهب الأول: بالقراءة الشاذة المروية عن ابن مسعود وهي "والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما" بدلا من "أيديهما".

حيث تنص هذه القراءة على أن الواجب قطعه في السرقة هو اليد اليمنى فقط.

(١) راجع: فتح القدير ٥/٥٩٣، الكافي في الفقه لأبن قدامه ٤/١٣٢، المغنى ١٠/٢٦٤، ٢٦٥، حاشية ابن عابدين ٣/٣١٩ المبسوط ٩/١٦٦، سبل السلام ٤/٥٧.

(٢) راجع: بداية المجتهد ٢/٢٥٣، ٢٥٣.



أما قطع الرجل اليسرى في المرة الثانية فهو ثابت بالإتفاق والمأثور.

كما يؤكد هذا المعنى السرخسي بقوله " وحجتنا قراءة ابن مسعود فاقطعوا أيماهما".

وهذه القراءة من القراءات المشهورة بمنزلة المقيد من المطلق، فيصير كأنه قال "فاقطعوا أيماها من الأيدي" فلا يتناول الرجل أصلاً ولا يتناول اليسرى.

والدليل عليه: أنه في المرة الثانية لا تقطع يده اليسرى ومع بقاء المنصوص لا يجوز العُدول إلى غيره^(١).

كذلك عضد أصحاب هذا المذهب رأيهم بالمأثور عن الصحابة.

حيث روى عن علي بن أبي طالب أنه أتى بسارق فقطع يده، ثم أتى به ثانية وقد سرق فقطع رجله، ثم أتى به في الثالثة وقد سرق فقال: لا أقطع، إن قطعت يده فبأى شئ يتمسح؟ وبأى شئ يأكل؟ وإن قطعت رجله فبأى شئ يمشى؟ إنى لأستحي من الله، ثم ضربه وخلده في السجن^(٢).

واستدل أصحاب المذهب الثاني: بما روى عن أبي هريرة عن النبي -ﷺ- أنه قال في السارق: إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله، ثم إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله^(٣).

(١) راجع: المبسوط ١٦٦/٩، ١٦٧.

(٢) راجع: سبل السلام ٥٧/٤، نصب الراية ٣٧٤/٣.

(٣) راجع: سبل السلام ٥٧/٤، نصب الراية ٣٧١/٣.



وبما روى عن جابر - عليه السلام - أنه قال: جئ إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله - بسارق، فقال: أقتلوه.

فقالوا يا رسول الله: إنما سرق.

فقال أقطعوه.

قال فقطع، ثم جئ به الثانية.

فقال اقتلوه.

فقالوا يا رسول الله إنما سرق.

فقال: أقطعوه، ثم جئ به الثالثة.

فقال: أقتلوه، فقالوا يا رسول الله إنما سرق.

فقال: أقطعوه، فأتى به الرابعة.

فقال: أقتلوه، قال جابر فأنطلقا به اجترنا فالقينا في بئر ورمينا عليه بالحجارة^(١).

مما سبق يتضح أن الرأي الراجح هو ما ذهب إلى الأحناف والحنابلة والأمامية من القول بعدم قطع يد السارق أو رجله بعد السرقة الثالثة، بل يحبس ويعذر.

وذلك لما قاله ابن الهمام في شرحه، حيث قال: أن جماعة من الصحابة كعلي وعمر وابن عباس وغيرهم ساروا على هذا المنهج، وهذا

(١) راجع: نصب الراية ٣/ ٣٧١.



إن دل على شئ فإنما يدل على أن الرسول -ﷺ- لم يصدر منه ما يفيد القطع في الثالثة والرابعة.

لأنه لو حدث هذا بحضرتهم لما خالفوه، ولو حدث في غيبتهم لنقل إليهم؛ لأنه أثر محسوس، وإقامة الحدود يشهد بها طائفة من المؤمنين.

ومن ثم فإن امتناع الصحابة عن القطع بعد السرقة الثالثة مرجعه "إما إلى ضعف الروايات الدالة على ذلك، وإما لعلمهم أن ذلك - أي القطع - ليس حداً مستمراً، بل من رأى الإمام لما شاهده منه من السعي بالفساد في الأرض، فله قتله سياسة"^(١).

(١) فتح القدير ٢٤٩/٤.



أهم مراجع البحث

- ١- الإحكام في أصول الأحكام - سيف الدين على ابن محمد الأمدي، المتوفى سنة ٦٣١هـ، ط محمد علي صبيح مصر.
- ٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ، ط. محمد علي صبيح.
- ٣- أصول البزدوى - فخر الإسلام على بن محمد البزدوى، المتوفى سنة ٤٨٢هـ، ط دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٤- أصول السرخسي، شمس الأئمة: محمد بن أحمد السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠هـ، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٥- أصول الفقه أ.د/ زكي الدين شعبان. ط. دار نافع للطباعة والنشر.
- ٦- أصول مذهب الإمام أحمد، دراسة أصولية مقارنة د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط مؤسسة الرسالة.
- ٧- إعلام الموقعين عند رب العالمين لابن القيم، دار الحديث - القاهرة.
- ٨- الأم للإمام الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن شافع بن هاشم بن عبد المطلب، ط، المطبعة الأمرية ببولاق المحمدية.
- ٩- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، التركي، المصري، الزركشي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ، ط. دار الصفوة للطباعة والنشر بالغردقة ومراجعة د/ عبد الستار أبو غدة، والشيخ عبد القادر عبد الله الغاني.



١٠- البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين: عبد المالك بن عبد الله الجويني المتوفى سنة ٤٧٨هـ، ط. دار الأنصار بالقاهرة تحقيق د/ عبد العظيم الديب.

١١- البرهان في علوم القرآن للزركشى دار الجيل - بيروت.

١٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى، ط. دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦هـ.

١٣- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد، محمد بن أحمد بن رشد، المتوفى سنة ٥٩٥هـ، ط. مصطفى الحلبى.

١٤- تاج العروس من جواهر القاموس لمحيى الدين أبى الفيض محمد مرتضى الزبيدى المتوفى سنة ١٢٠٥ - المطبعة الخيرية.

١٥- تفسير القاسمى المسمى محاسن التأويل محمد جمال الدين القاسمى دار الفكر.

١٦- تيسير التحرير، محمد أمين، المعروف بادشاه الحسينى الحنفى، ط. مصطفى البابى الحلبي.

١٧- التقرير والتحرير، محمد بن محمد بن حمد بن حسن الحلبي، المتوفى سنة ٨٧٩هـ، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨- التلويح فى كشف حقائق التلقيح، تصنيف العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى.

١٩- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى. ط. المشهد الحسينى بالقاهرة.



٢٠- التوضيح شرح التنقيح لصدر الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ومعه التلويح لسعد الدين التفتازاني.

٢١- جامع البيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. دار الحديث.

٢٢- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧ هـ دار الكتب المصرية ١٣٨٧ هـ.

٢٣- الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبين. تأليف/ محمد محمد محمد سالم. ط. الادارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٦ هـ.

٢٤- اللروض المربع بشرح ذاد المستنقع مختصر المقنع في فقه أمام السنة أحمد بن حنبل. المكتبة الثقافية بيروت.

٢٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٦- سنن أبي داود.. الحافظ، سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ.

٢٧- سنن الترمذي/ أبو عيسى، محمد بن عيسى الترمذي، المتوفى سنة ٢٩٧ هـ.

٢٨- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ دار الفكر بيروت.



٢٩- الإستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تتضمنه الموطأ من معانى الرأى والآثار. الإمام الحافظ أبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسى، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ط. دار الوعى، حلب - القاهرة.

٣٠- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب عضد الدين، عبد الرحمن ابن أحمد الإيجى المتوفى سنة ٧٥٦هـ، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية.

٣١- شرح الكوكب المنير المسمى (بمختصر التحرير).. محمد بن أحمد المعروف بابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ، ط/ دار الفكر بدمشق.

٣٢- شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول.. شهاب الدين أبو العباس.. أحمد بن إدريس القرافى، المتوفى سنة ٦٨٤هـ، ط. شركة الطباعة الفنية المتحدة.

٣٣- شرح فتح القدير.. كمال الدين: محمد بن عبد الواحد بن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١هـ، طبع مع شرح العناية، ط/ مصطفى الحلبي.

٣٤- شرح طيبة النشر فى القراءات العشر لآبى القاسم النووى. ط. لجنة إحياء التراث الاحلامى بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

٣٥- صحيح مسلم بشرح النووى.. أبو الحسين: مسلم بن الحجاج النيسابورى، المتوفى سنة ٢٦١هـ، ط. دار الريان.

٣٦- صحيح البخارى (الجامع الصحيح) محمد بن إسماعيل البخارى ط الشعب، القاهرة.



٣٧- العدة فى أصول الفقه، لأبى يعلى: محمد بن الحسين الفراء القاضى الحنبلى، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق د/ أحمد بن المباركى، ط. الرياض بالسعودية.

٣٨- العلاقة بين القراءات والتفسير. رسالة ماجستير إعداد/ محمود محمد أمين مكى. جامعة الأزهر - كلية أصول الدين بأسيوط.

٤٣- فتح البارى شرح صحيح البخارى.. الحافظ: أحمد بن على بن حجر العسقلانى، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط. دار الريان.

٤٤- القراءات الشاذة فى الميزان د. عبد الفتاح عبد الغنى محمد ابراهيم العوارى. مجلة كلية أصول الدين بالقاهرة العدد.

٤٥- كشف الأسرار على أصول البزدوى.. علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى، المتوفى سنة ٧٣٠هـ، ط. دار الكتاب العربى، بيروت.

٤٦- الكافى فى الفقه على مذهب الإمام احمد بن حنبل شيخ الإسلام موفق الدين بن قدامه المقدسى. دار إحياء الكتب العلمية فيصل عيسى الحلبي.

٤٧- لسان العرب للشيخ محمد جمال الدين بن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ دار المعارف القاهرة.

٤٨- مفاتيح الغيب للرازى (تفسير الفخر الرازى) دار الغد العربى، القاهرة.

٤٩- المبسوط للسرخسى: شمس الأئمة، محمد بن أحمد السرخسى، ط. دار المعرفة - بيروت.



- ٥٠- المحصول فى علم الأصول، الفخر الرازى، محمد بن عمر الرازى، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، ط. دار الكتب العلمية.
- ٥١- المجموع شرح المذهب للحافظ أبى زكريا محى الدين بن شرف النووى ط. الإمام بمصر.
- ٥٢- المستصفى من علم الأصول للغزالي، أبو حامد: محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ، طبع مع فواتح الرحموت، ومسلم الثبوت، ط. المطبعة الأميرية.
- ٥٣- المغنى لابن قدامة. موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠هـ.
- ٥٤- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج. الشيخ محمد الخطيب الشربيني، المتوفى سنة ٩٧٧هـ، ط مصطفى الحلبي.
- ٥٥- مرجع الضمير وأثره فى اختلاف القراءات القرآنية. خالد محى الدين مجلة كلية اللغة العربية بإيتاى البارود العدد السادس عشر ٢٠٠٠.
- ٥٦- مقدمات فى علوم القرآن. د/ محمود محمد أمين مكى. ط ١٩٩٦ - ١٩٩٧م - كلية الدراسات الإسلامية بأسوان.
- ٥٧- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى. ط. المكتبة التجارية.
- ٥٨- نور الأنوار شرح المنار لملاحيون، دار الكتب العلمية، بيروت، مع كتاب كشف الأسرار للنسفى مختصر المنتهى لابن الحاجب، مطبعة كردستان العلمية، القاهرة.
- ٥٩- نيل الأوطار للشيخ محمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ مصطفى الحلبي بالقاهرة.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٤٧٥	المقدمة:.....
٤٨٣	المبحث الأول: فى القرآن ونشأة علم القراءات:.....
٤٨٥	المطلب الأول: فى الفرق بين القرآن والقراءات:.....
٤٨٧	المطلب الثانى: فى القرآن.....
٥٠٠	المطلب الثالث: فى نشأة القراءات.....
٥٠٩	المبحث الثانى: فى القراءة الصحيحة والشاذة:.....
٥١١	المطلب الأول: فى ضابط القراءة الصحيحة.....
	المطلب الثانى: فى معنى قول الرسول -ﷺ- أنزل
٥١٨	القرآن على سبعة أحرف:.....
٥٢٣	المبحث الثالث: فى تعريف القراءات الشاذة:.....
٥٢٥	المطلب الأول: فى تعريف القراءات لغة وإصطلاحاً:....
٥٢٨	المطلب الثانى: فى تعريف الشاذ لغة وإصطلاحاً:.....
٥٣٣	المبحث الرابع: فى حكم الإحتجاج بالقراءة الشاذة:.....
٥٣٥	المطلب الأول: فى أقوال العلماء:.....
٥٤٧	المطلب الثانى: فى الأدلة:.....



تابع فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	المبحث الخامس: فى تطبيقات فقهيّة لبيان أثر الخلاف فى حجية القراءة الشاذة فى اختلاف الفقهاء:.....
٥٥٧	المطلب الأول: حكم الصلاة إذا قرئ فيها بالقراءة الشاذة...
٥٥٩	المطلب الثانى: بيان الصلاة الوسطى:.....
٥٤٧	المطلب الثالث: حكم العمرة:.....
٥٧١	المطلب الرابع: التتابع فى قضاء رمضان:.....
٥٧٦	المطلب الخامس: التتابع فى صوم كفارة اليمين:.....
٥٨٣	المطلب السادس: وجوب نفقة القرابة:.....
٥٨٧	المطلب السابع: مقدار الرضاع المحرم
٥٩٠	المطلب الثامن: وقوع الطلاق بعد إنتهاء مدة الإيلاء.....
٥٩٥	المطلب التاسع: إنظار المدين المعسر
٦٠٠	المطلب العاشر: قطع يمين السارق:.....
٦٠٤	المطلب الحادى عشر: السارق إذا عاد إلى السرقة
٦٠٨	مراجع البحث:.....
٦١٢	فهرس الموضوعات:.....
٦١٨	

